وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية
بـعنوان:

لعنة الموارد وتحديات تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر
–دراسة قياسية–

من إعداد الطالبة:
❖ رحماني فاطنة

تحت إشراف الدكتور(ة):
د. مادوني مراد

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2024/06/30
أمام اللجنة مكونة من السادة:
الدكتور/العشعاشي مصطفى/ رئيساً
الدكتور/ مراد مادوني / مشرفاً
الدكتور/مهدي عمار/ مناقشاً

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء و تشكرات

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى

اما بعد :

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين

العزيزين حفظهما الله و اداهما نورا على قلبي و دربي

لكل العائلة الكريمة من اخوة و اخوات الذين ساندوني و لا يزالون

الى صديقات الدرب الاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

الى كل قسم مالية و تجارة دولية و جميع من هم من دفعتي

كما أشكر كل القائمين على جامعتي من ادارة و اساتذة

جامعة الدكتور مولاي الطاهر،سعيدة و الى كل من كان لهم اثر على

حياتي من قريب او بعيد.

رحماني فاطنة

ABSTRACT

تهدف هذه المذكرة الى دراسة لعنة الموارد و تحديات تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر حيث انتهجنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،القياسي ، حيث قمنا بتعريف كل المتغيرات الاقتصادية و قمنا بعرض اهم الابحاث و الدراسات السابقة ، اما في الشق القياسي قمنا باستعمال البرنامج الاحصائي (JAMOVI) خلال هذه الدراسة تحصلنا على النتائج التالية – : وجود علاقة طردية مباشرة بين النفقات العامة و الواردات حيث ان ارتفاع او انخفاض قيمة النفقات العامة ينعكس و بشكل مباشر ارتفاع او انخفاض الواردات – وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية و مؤشر التوازنات الداخلية و الخارجية.

This memorandum aims to study the resource curse and the challenges of achieving economic balance in Algeria. In this study, we employed a descriptive-an6alytical approach, as well as a quantitative approach. We defined all economic variables and presented key previous research and studies. In the quantitative part, we utilized the statistical software JAMOVI. During this study, we obtained the following results:

- There is a direct inverse relationship between public expenditures and revenues, where an increase or decrease in public expenditure directly affects an increase or decrease in revenues.
- There is a causal relationship between overall economic policy variables and the indicator of internal and external balances.

فهرس المحتويات

الفهرس

البسملة ----------

كلمةكر ----------

مقدمة ---------- **1**

الفصل الأول: الجانب النظري تحليل لعنة الموارد و تحديات تحقيق التوازن الاقتصادي.

تمهيد ----------7

المبحث الأول: تحليل لعنة الموارد في الجزائر ----------8

المطلب الأول: تقييم الموارد ----------8

المطلب الثاني: قلة التنويع الاقتصادي ----------9

المطلب الثالث: أبعاد لعنة الموارد ----------12

المبحث الثاني: تحديات واستراتيجيات تحقيق التوازن الاقتصادي ----------19

المطلب الأول: تعزيز التنويع الاقتصادي ----------19

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي----------20

الفرع الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي----------22

الفرع الثالث: أنماط التنويع الاقتصادي وأهدافه ----------22

المطلب الثاني: تعزيز البنية التحتية ----------25

الفرع الأول: مفهوم البنية التحتية ----------25

الفرع الثاني: أهمية البنى التحتية ----------26

المطلب الثالث: السياسة المالية ----------28

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية ----------28

الفرع الثاني: أنواع السياسات المالية المتبعة----------28

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية ----------30

الفرع الرابع: لأدوار غير المباشرة للسياسة المالية ---------- 31

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية ---------- 44

الدراسات باللغة الأجنبية:---------- 49

تعقيب على الدراسات: ---------- 50

الفصل التطبيقي: دراسة قياسية

المبحث الأول: مفهوم الانحدار ---------- 53

المطلب الأول: مفهوم الانحدار الخطي البسيط ---------- 53

المطلب الثاني: مفهوم الانحدار الخطي المتعدد ---------- 56

المبحث الثاني: استخراج الاحصائي باستعمال برنامج JAMOVI ---------- 65

المطلب الأول: تعريف ببرنامج JAMOVI---------- 65

المطلب الثاني: استخراج البيانات من البنك الدولي ---------- 69

خاتمة عامة ---------- 72

قائمة المراجع والمصادر ---------- 75

قائمة الملاحق ---------- 79

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معادلة خط الإنحدار المتعدد للبيانات المعلقة بأختبار	55
02	يوضح بيانات النفط الجزائري	62
03	**معامل الانحدار الخطي البسيط**	63

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مساهمة إيرادات الموارد الطبيعية في GDP في الجزائر خلال الفترة 2000-2021**	5
02	واجهة برنامج JAMOVI	59
03	**يوضح منحنى معامل الانحدار الخطي البسيط**	64

مقدمة عامة

مقدمة:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي والغازي، هذا الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية، مما يؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد ويجعله غير متوازن. ولتحقيق التوازن الاقتصادي في مثل هذه البيئة يتطلب تنويع الاقتصاد، وتعزيز قطاعات أخرى فلعنة الموارد تجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات في أسعار السلع العالمية، مما يؤثر سلباً على استقراره. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجزائر تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لضمان استخدام الثروات الطبيعية بشكل فعال ومستدام.

لعنة الموارد هي مصطلح يشير إلى الظاهرة التي تواجه بعض الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على استخراج موارد طبيعية محددة مثل النفط أو المعادن مثلا الجزائر، يتسم الاقتصاد بالاعتماد الشديد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل.

ومن خلال ذلك تتمحور اشكالية الدراسة الا و هي:

1)الاشكالية :

كيف يمكن تفسير التحولات الاقتصادية للعنة الموارد في الاقتصاد الجزائري؟

2) التساؤلات الفرعية :

تدعيما للاشكالية الرئيسية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية و يمكن صياغتها على النحو الآتي :

* كيف يمكن تقييم الموارد و دراسة ابعاد لعنة الموارد ؟
* ما هي اهمية تعزيز التنويع و البنية التحتية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ؟
* ما مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

3)الفرضيات :

على ضوء ما تم التطرق له من تساؤلات حول موضوع البحث تم كذلك وضع مجموعة من الفرضيات و هي منطلق و بداية دراستنا و يمكن ايجازها فيما يلي :

1. تساهم الموارد الطبيعية وادارتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض مجموعة الإجراءات والقوانين المتخذة في الجزائر لإدارة الموارد الطبيعية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.
2. يهدف التنويع الاقتصادي هيكلة الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد.
3. تحتل البنية التحتية أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة لكونها أحد الأركان الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. يمكن للسياسة المالية أن تستعمل إحدى أدواتها والمتمثلة في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة.

4)اهمية الدراسة:

- تقييم الموارد الطبيعية ودراسة ابعاد لعنة الموارد في الجزائر.
- اهمية تعزيز التنويع الاقتصادي و اهمية البنية التحتية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.
- مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

5)اهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف و اذكر منها :

تحليل تأثير الاعتماد على الموارد الطبيعية :دراسة تأثير الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، على الاقتصاد الجزائري. يتم تقييم كيفية تأثير تقلبات أسعار السوق العالمية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في البلاد.

تحليل التوازن الاقتصادي والاجتماعي :تقييم مدى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الجزائر، خاصة في ظل استخدام الإيرادات من الموارد الطبيعية. يتم دراسة كيفية توزيع الثروة وتأثير ذلك على التنمية البشرية والمجتمعية.

تقييم سياسات التنمية :تحليل السياسات الحالية والمقترحة التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر. يشمل ذلك تقييم فعالية السياسات الحالية في تنمية قاعدة الاقتصاد من الموارد الطبيعية.

تحليل العوائق الهيكلية والسياسية :تحديد العوائق الهيكلية والسياسية التي تعيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. يتم تقييم البنية التحتية الضعيفة، والتشريعات القديمة، والتحديات البيروقراطية التي تؤثر على جهود تحقيق التنمية الاقتصادية.

تطوير سيناريوهات المستقبل :تقديم سيناريوهات مختلفة لمستقبل الاقتصاد الجزائري بناءً على تطورات السياسات الاقتصادية والموارد الطبيعية المتوقعة. يتم استخدام هذه السيناريوهات لتوضيح المسارات المحتملة التي قد يسلكها الاقتصاد الجزائري وتأثيرها على التوازن الاقتصادي.

إعطاء التوصيات السياسية والاقتصادية :تقديم التوصيات العملية للسياسات العامة التي يمكن أن تدعم التنمية المستدامة وتحقيق توازن اقتصادي في الجزائر. يشمل ذلك توصيات لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

6)حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : فترة الدراسة من 1996 الى 2022

الحدود المكانية : الاقتصاد الجزائري.

الحدود الموضوعية : تم دراسة لعنة الموارد و تحديات تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية

7)مبررات اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في اختيار هذا الموضوع عن غيره من المواضيع المطروحة .
- فهم التحديات الهيكلية والاقتصادية التي تواجه البلاد، ولتطوير سياسات وإجراءات تعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.
- الكشف عن ابعاد لعنة الموارد و التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.
- تسليط الضوء على الحلول مثل تعزيز التنويع الاقتصادي اهمية البنية التحتية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.

8)صعوبات الدراسة:

- **التحديات البحثية** :يتطلب الأمر تحديد الأسباب الجذرية وراء "لعنة الموارد و تحديات تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، وتحليل العوامل التي تسهم في تعقيد المشكلة وتجاوزها.
- تواجه الدراسة صعوبات في تحليل السياسات الاقتصادية والإدارية المعمول بها في الجزائر.
- الصحة العلمية والمصداقية و ذلك من خلال التحقق من الصحة العلمية للنتائج والاستنتاجات التي نتوصل اليها من خلال البحث عن طريق الانترنيت.
- هذه الدارسة متفرعة مما شكل صعوبة كبيرة في عرضها في جانبها النظري وكذلك التحليلي والتطبيقي والذي أخذ منا وقتا كبير.

9)منهجية البحث:

من خلال ما نلاحظه في هذه الدارسة انه اعتمد على المنهج الوصفي تحليلي وذلك لما تطرقنا له في الإطار النظري من تعاريف و مفاهيم اما بالنسبة للمنهج التحليلي و ذلك بقيامنا بتحليل الدارسة القياسية للمتغيرات وتحليل النتائج.

10) نموذج الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول على النحو الاتي :

I. الاطار النظري	II. الدراسات السابقة	III. الاطار التطبيقي
1. تحليل لعنة الموارد. • تقييم الموارد. • قلة التنويع الاقتصادي. • ابعاد لعنة الموارد.	1. دراسات باللغة العربية.	1.مفهوم الانحدار • مفهوم الانحدار الخطي البسيط . • مفهوم الانحدار الخطي المتعدد.
2. تحديات و استراتيجيات تحقيق التوازن الاقتصادي. • تعزيز التنويع . • تعزيز البنية التحتية . • السياسة المالية .	2.دراسات باللغة الانجليزية.	2.استخراج احصائي باستعمال برنامج .jamovi • تعريفه , خصائصه . • استخراج البيانات من البنك الدولي .

الفصل الأول: الجانب النظري

تحليل لعنة الموارد و تحديات تحقيق التوازن الاقتصادي.

تمهيد:

لعنة الموارد، أو ما يُعرف أيضاً بـ"المرض الهولندي"، تشير إلى الوضع الذي تواجهه الدول الغنية بالموارد الطبيعية عندما يؤدي الاعتماد الكبير على تصدير هذه الموارد إلى آثار اقتصادية سلبية.

للخروج من لعنة الموارد، يجب على الجزائر أن تتبع استراتيجيات لتنويع اقتصادها، مثل تعزيز القطاعات غير النفطية، تحسين البيئة الاستثمارية، تطوير البنية التحتية، والحد من الفساد وسوء الإدارة. هذا يتطلب إرادة سياسية قوية وإصلاحات هيكلية جذرية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

المبحث الأول: تحليل لعنة الموارد في الجزائر

المطلب الأول: تقييم الموارد

تعرف الموارد الطبيعية في معظم المصادر على إنها تمثل ما تقدمه الطبيعة من هبات أو مصادر تخدم الإنسان من خلال توظيفها في الإنتاج، والتي عند تدخل الإنسان في استخراجها أو استثمارها أو أعادة تشكيلها تتحول إلى ثروة بإشكالها السلعية المختلفة. ويأتي تدخل الإنسان بصيغة ومستويات متباينة تحددها غايات هذا التدخل وقدرته على تحقيق تلك الغايات من خلال ما يمتلكه من ثقافة وتقنيات تنسجم مع المرحلة الحضارية لمجتمعه حتى إن البعض يعبر عن تدخل الإنسان بأنه يأتي من خلال أنواع من التفاعل بينه وبين بيئاته الطبيعية التي تحتوي على الموارد الطبيعية.

إنَّ مدى مساهمة الموارد الطبيعية وادارتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض مجموعة الإجراءات والقوانين المتخذة في الجزائر لإدارة الموارد الطبيعية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، كما سنقوم بدراسة وتحليل العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة باستخدام المؤشرات المتعلقة بالأبعاد الأساسية لها. وتم جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي 23 والتقارير السنوية لوزارة الطاقة 24 والوكالة الدولية للطاقة 25. وقبل ذلك سنتطرق الى إيرادات الموارد الطبيعية في الناتج الإجمالي الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الشكل رقم(01): مساهمة إيرادات الموارد الطبيعية في GDP في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

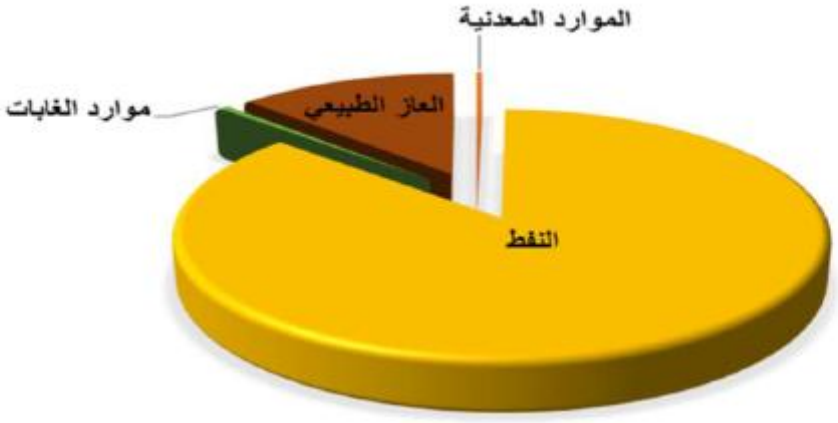

المصدر: حلاسة هناء، طرايش معمر، دور إدارة الموارد الطبيعية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر (2000-2021) (2023) 02: ° Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 17. N، ص52.

المطلب الثاني: قلة التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"[1].

[1] حامد عبد الحسين الجبوري التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 22/10/2016، ص 01 https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html تاريخ الاطلاع: 25/10/2017.

ويعرف التنويع على أنه ، تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات2

كما يعرف أيضا على انه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً". كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً". ومن خلال التعاريف السابقة نجد بان سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية[1]. هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي،

[1] ممدوح عوض الخطيب، التنويع ا ولنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود الرياض خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014، ص 06.

2 مجيد بن أحمد المعلا ، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-1995 ، وزارة التخطيط ، أبو ظبي ، ص 13

وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات. يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية[1]:

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

[1] ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مجلد الرابع العدد الثاني، حزيران (يونيو) 2002، بيروت، ص08.

- توليد الفرص الوظيفية ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.
- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

كما تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة[1]: استقرار النمو الاقتصادي توسيع قاعدة الإيرادات رفع القيمة المضافة القطاعية.

المطلب الثالث: أبعاد لعنة الموارد

1/من لعنة" الموارد" إلى لعنة "المؤسسات"

يدعي أنصار لعنة الموارد أن وفرة الموارد لعب دورا هاما في تبني إدارة غير كفء للاقتصاد الكلي و منحت الحكام وسيلة للبقاء في السلطة و عرقلة التحديث، و أن الغرب بدافع من المصلحة الذاتية يحبذ الاستقرار على التحول الديمقراطي.لكن هذا الاستنتاج لا يفسر لماذا لم تمارس الموارد (خصوصا النفط) مثل هذه الآثار السلبية في بلدان مثل النرويج و بوتسوانا؟ الجواب بسيط هو "المؤسسات السياسية والاقتصادية". لذلك بدلا من الحديث عن لعنة الموارد ينبغي أن نتحدث عن "لعنة المؤسسات".

[1] د. ضيف أحمد د.عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14 / العدد (19) 2018، ص13-36

انبثقت نظرية لعنة المؤسسات من أدبيات التنمية والتي تساعد على حل تناقضات التحليل الاحصائي للعنة الموارد.

وتذهب هذه النظرية للإدعاء بأن الحكام لا يواجهون قيودا كبيرة على سلطتهم ويتمتعون بإمكانية الوصول إلى الريع التي تستخدمها أساسا لمصلحتها الخاصة بدلا من استخدامها للصالح العام. وبناءا على ذلك، ثروة الموارد ليست لعنة في حد ذاتها، إدارتها هي لعنة العنة الموارد هي مجرد أعراض المؤسسات السياسية والاقتصادية الاستغلالية هي السبب الرئيسي تم تطوير هذه الحجة مؤخرا من قبل Acemoglu and Robinson (2012)و Melando (2016) الذين يعزون سبب فشل الأمم إلى تركز السلطة في أيدي نخب قليلة تجعل القواعد لصالحها على حساب الأغلبية و تميل هذه القواعد إلى خلق حواجز أمام الدخول، تقدم امتيازات خاصة، الحد من الفرص و تثبيط روح المبادرة والابتكار. بعبارة أخرى، الدول التي تتمتع بمؤسسات جيدة ومصادر موثوقة للإيرادات تميل للتعامل مع ثروة الموارد المكتشفة حديثا بشكل جيد، في حين تسيء الدول الضعيفة إدارتها وتصبح معتمدة اعتمادا مفرطا عليها وتخصص إراداتها للنخب بدلا من استثمارها في السلع العامة. وقد أصبح هذا التفسير أيضا السبيل لفهم لماذا بلدان مثل كندا النرويج وأستراليا مزدهرة في حين بلدان مثل غينيا الجديدة والكونغو تعاني من التخلف والفقر[1].

بالتركيز على البلدان النفطية، يقدم Robinson et al (2006). نموذجا نظريا لكيفية تأثير المؤسسات على معدل استخراج النفط، كيف تؤثر طفرة النفط على مسار الاستخراج و كيف تؤثر وفرة الإيرادات على سلوك السياسيين. خلص الباحثون إلى ما يلي:

"إن الاتجاه العام لحالات ازدهار الموارد على الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على المؤسسات، حيث تحدد المدى الذي تؤثر فيه الحوافز السياسية على نتائج السياسات. وتستفيد البلدان ذات مؤسسات تعزز المساءلة وكفاءة الدولة من ازدهار الموارد طالما أن

[1]أمين حواس أحلام هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟ تحليل وضعي مداخلة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول "المؤسسات والتنمية الاقتصادية: دروس من المرحلة الانتقالية "جامعة معسكر، الجزائر أيام 16-17 ديسمبر 2017، ص06.

هذه المؤسسات تعمل على تحسين الحوافز السياسية الضارة التي تخلقها هذه الطفرة، غير أن بلدانا دون هذه المؤسسات قد تعاني من لعنة (الموارد)". دعمت هذه التوقعات من قبل العديد من الدراسات التجريبية والنتيجة الرئيسية أن لعنة النفط ليست مصيرا وأن نتائج التنمية تعتمد على نوعية المؤسسات (Mehlem et al.,2006).

يظهر Collier and Hoeffler (2009) أن وجود نظام من الضوابط والموازين يحد من إساءة استخدام السلطة السياسية، ويشير Elbadawi and sotoon (2012) أن الاقتصاديات الغنية بالموارد ذات درجة عالية من الشمولية (مقياس الديمقراطية) وذات ضوابط وتوازنات سياسية قوية تحول لعنة الموارد إلى نعمة. هناك الأدلة على أن وفرة النفط قادرة على إعاقة الديمقراطية (Leite and Wiedman,1999 ;Salti,2008) لكنها لا تنفي وجهة النظر القائلة بأن تأثير النفط على التنمية مرهون بـ"الأسس المؤسساتي الأولي" التي تميل إلى البقاء مع مرور الوقت. بعبارة أخرى، يدعي هذا الرأي بأن الاعتماد على النفط هو متغير داخلي للتنمية السياسية و الاقتصادية الشاملة في البلدان الغنية بالنفط مما يعني أن المؤسسات هي المسببات الجذرية للعنة: هذا يعني أن المسار المتباين للتنمية الاقتصادية والسياسية الملاحظ في البلدان الغنية بالموارد (النرويج مقابل فنزويلا) تحدد بنوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة وقت اكتشاف النفط (Frankel,2010).

لعنة المؤسسات هي نظرية جديدة تركز أكثر على السياسة النخبوية وبشكل أقل على مشكلة التفاوض بين النخب والجماهير، وتقدم تفسيرا داخليا لمسألة الاعتماد على الموارد ورأسمالية المحاسيب. في الحقيقة، يقوم Melando(2016) بإظهار الدور الحاسم الذي تلعبه "مشاكل الالتزام Commitment Problems" وتكاليف المعاملات في تكييف استراتيجيات النخب للاستيلاء على الطاقة والمحافظة عليها، وتؤثر هذه الاستراتجية تأثيرا عميقا على الاستثمارات الحالية، تكاليف المعاملات المالية المستقبلية ومستويات قدرة الدولة عندما تكون النخب غير قادرة على تعليم التزامات موثوقة باحترام حقوق الملكية إنقاذها وعندما تكون

تكاليف المعاملات العالية مرتبطة بفرض الضرائب على الاقتصاد تتحول النخب إلى استراتيجيات تولد الريع بطرق تمكنها شراء الولاء السياسي و سهولة تحصيل الايرادات الضريبية. في الواقع، استخراج الموارد الطبيعية–خصوصا النفط – هي مجرد استراتيجية محتملة تتبعها النخب لأنها مريحة لكنها في المقابل تعزز تجزئة حقوق الملكية على حساب الأغلبية وتضعف قدرة الدولة وتجلب التخلف[1].

بدلالة نظرية لعنة المؤسسات، يتحدى Melando وجهة النظر القائلة بأن هناك علاقة سببية تنطلق من النفط إلى التخلف السياسي والاقتصادي، ويسعى إلى إظهار ما الذي يحدد مدى الاعتماد على قطاع المحروقات في المقام الأول. تجريبيا، يكشف الباحث أن الدول ذات مؤسسات ضعيفة قدرات دولة ضعيفة) من المرجح أن تخصص كل قدراتها لحو جهود التنقيب عن النفط، تصدير النفط إلى درجة أعلى فرض ضرائب عالية على قطاع النفط وجلب مستويات عالية من رأس المال نحو المحروقات نتيجة الحوافر الناجمة عن اكتشاف المورد الجديد في ظل هذه المؤسسات، لا تهتم النخب أو جماعات المصالح بالنتائج الاقتصادية المحققة في الحاضر أو المستقبل على حد سواء، كل ما يهمهم تحقيق الحوافز الاقتصادية الفردية أو كيفية توزيع ثروة الموارد بالطريقة التي تحقق منافعهم الشخصية وتزيد ثروتهم على حساب شريعة واسعة من المجتمع. فلن يكون الالتزام بالتوزيع المستقبلي (أو المؤسسات الاقتصادية ممكنا لأن الخيارات المستقبلية حول توزيع الموارد ستقرر من قبل نفس الجماعات أو الأفراد الذين يتمتعون بسلطة سياسية في المستقبل مع إشارة للالتزام الضعيف للوعود الماضية. بعد ذلك تلعب أدبيات لعنة الموارد دورا تكميل يا هاما في فهمنا للاقتصاد السياسي للتنمية فضلا عن الاستبداد، الديمقراطية والنزاع العنيف. بعبارة أخرى لعنة الموارد هي جزء من لعنة مؤسسات أوسع تتجذر في التنافس السياسي بين النخب لاستخراج الريع التحقيق مكاسب شخصية، زيادة تركز الريع في أيدي عدد قليل من الأعوان الاقتصاديين وتحول تدفقات الريع الكبيرة حوافز النخبة بعيدا عن تعزيز النمو

[1] أمين حواس أحلام هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟ مرجع سابق، ص06.

الاقتصادي السريع لحو توزيع الريع لإثراء المصلحة الخاصة بشكل فوري. ولأن تيار الريع يتركز في أيدي عدد قليل من النخب سيزعزع ذلك استقرار النظام الاقتصادي والسياسي أيضا خوفا من تأثير "البديل السياسي" والنتيجة أن هذه النخب تلجأ في كثير من الأحيان إلى تبني أ أنظمة سلطوية وأساليب القمع لضمان استقرار النظام، وربما حدوث الصراع العنيف والحروب الأهلية. أخيرا، تقوم نظرية لعنة المؤسسات بتوسيع نطاق نظرية لعنة الموارد وبتحديد الروابط الحقيقية للسببية. "مشاكل الالتزام "متأصلة في استخدام السلطة السياسية: فلا يمكن للأفراد الذين يتمتعون بسلطة سياسية الالتزام بعدم استخدامها لتغيير الموارد لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا مشكل الالتزام يخلق التلازم المستمر بين الكفاءة والتوزيع بسبب أن التحويلات التعويضية المعقولة والمدفوعات الجانبية لا يمكن أن تعوض النتائج التوزيعية لأي تشكيلة معينة للمؤسسات الاقتصادية. ويمكن أن يجني البلد المتكشف حديثا لآبار النفط زيادة في الايرادات حتى قبل سنوات من حفر أول بئر نفط والذي قد يشمل منح التراخيص والعقود، توقيع العلاوات، حصص الأسهم، رسوم المساحة ...الخ[1].

2/أبعاد لعنة المؤسسات

من الضروري تشخيص المشكلة من منظور أدبيات لعنة المؤسسات: كيف يمكن لنوعية المؤسسات السيئة أن تكون لعنة تؤدي إلى نتائج تنموية مخيبة للآمال في البلدان الغنية بالموارد؟ تقدم هذه الدراسة إطارا مفاهيميا للأبعاد الثلاثة للعنة المواردتم إثباتها تجريبيا في البلدان الغنية للموارد وهي: لعنة التخلف، لعنة الاستبداد، ولعنة الصراع المسلح.

لكن قبل ذلك، من الضروري الاشارة إلى أن نظرية لعنة المؤسسات تفترض أن المؤسسات السياسية الضعيفة في البلدان العربية الغنية بالموارد يبدو أنها سبقت اكتشاف النفط، أي أن الهيكل المؤسسي كان ضعيفا منذ البداية وتأثيراته زادت واستدامت مع مرور الزمن أو

[1] أمين حواس أحلام هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟ مرجع سابق، ص06.

السببية تتجه من المؤسسات السيئة نحو اكتشاف الموارد وليس العكس كما تدعيه أدبيات لعنة الموارد التقليدية.

3/لعنة التخلف

يتمثل البعد الأول للعنة المؤسسات في التأثير النسبي على معدل النمو الاقتصادي: فالبلدان الغنية والمعتمدة بشكل كبير على قطاعاتها الإستخراجية تميل عموما إلى تسجيل تباطؤ في معدلات نموها مقارنة بالبلدان المعتمدة على قطاعات الصناعة التحويلية ر الخدمات. كما أن البلدان الغنية بالموارد تتمتع بسمعة سيئة لعدم تمكنها من ترجمة مكاسب (إيرادات) ثروة الموارد الطبيعية إلى وخطط اقتصادية وتنموية ملموسة.

تقوم نظرية لعنة المؤسسات على افتراض وجود بلد ذو قاعدة مؤسساتية سيئة لحظة اكتشاف مورد طبيعي جديد فيه: مما لا شك فيه أن طفرة الموارد تلك تمثل مكاسب غير متوقعة للدخل وبالتالي ستغري السلطة التنفيذية في البلد إلى إتباع سياسات سيئة تشجع الأنشطة الباحثة عن الربع عبر بتجنيد كل قدراتها المادية والمالية والتنظيمية لتنمية قطاع الموارد، وذلك كردة فعل طبيعية نتيجة الحوافز الناجمة عن طفرة الموارد على حساب الأنشطة المنتجة في الاقتصاد – تقلل إيرادات الموارد من الحاجة إلى الادخار والاستثمار في القطاعات خارج الموارد وستحول البلاد إلى دولة ريعية Rent State" يعيش على دخل متأتي من مصادر غير[1].

4/لعنة الاستبداد

مع الأخذ بعين الاعتبار لتعريف الاعتماد المالي على ربع الموارد الطبيعية، نلاحظ أنه في البلدان الغنية بالموارد مع عدم وجود مصادر أخرى للإيراد سيؤدي بالضرورة إلى تركيز الحكومة على السلوك الباحث عن الربع في قطاع الموارد. كما أن استخراج وجمع ريع الموارد الطبيعية في كثير الأحيان مركزي للغاية. ولأن الدولة المسئولة عن جمع وتوزيع

[1] أمين حواس أحلام هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟ مرجع سابق، ص06.

عائدات الموارد السيطرة الاحتكارية على ثروة الموارد، يعتبر الوصول إلى الحكم "جائزة كبرى لأنه في ظل بيئة مؤسساتية ضعيفة يمكن للمنتصر أن يحصل على كل الغنائم. لذلك، فإن الجائزة المرتبطة بالسيطرة السياسية جد قيمة مما يعني وجود معركة مستمرة للبقاء في السلطة. وتعمل النخب السياسية في السلطة الذين يردون الحفاظ على مناصبهم في ظل البيئة السياسية غير مستقرة للغاية إلى تبني سياسات لإنفاق عام غير عقلانية بإنفاق جزء كبير من الايرادات الناتجة عن مبيعات الموارد والتي تكرس جزءا كبيرا من العائدات للحفاظ على الوضع الراهن على حساب التنمية المستدامة والديمقراطية (Collier and ,2004 Hoeffler).

ويمكن أن يتجسد الإنفاق العام الكبير على شكل تجزئة لأسواق العمل التي تعمل كآلية فعالة لتوزيع الريع على شكل وظائف جيدة الأجر في القطاع العام وغيرها من برامج الرعاية الاجتماعية السخية للمواطنين.

مع هذا الريع الاستثنائي المستولى عليه من قبل الدولة، تصبح الوظائف العمومية أو الوصول إلى تلك الوظائف سلعا أكثر قيمة في الاقتصاد السياسي لبلد معتمد على الموارد، كما أن ريع الموارد يحفز سلوك المحسوبية أو السعي للتأثير السياسي لتحقيق المكاسب الاقتصادية(Karl ,1997). بعبارة أخرى، يدفع الذين يريدون الحفاظ على مناصبهم السياسية للعملاء من الإيرادات الناتجة عن مبيعات الموارد من أجل مكاسب سياسية (شراء التوافق السياسي والذي يشكل تحديا خطيرا لقوى التحول الديمقراطي. في هذا الإطار، يؤكد Robinson et al (2006.) أن استخدامه قبل السياسيين لأغراض المحسوبية الموارد يتم . ريع أجل خلق دعم المحسوبية وإعادة الانتخاب. و على الرغم من سيادة الدولة، لا تقع السلطة على الأقل غير الرسمية على عاتق المسئولين و المؤسسات الحكومية فقط بل تتقاسم النخب الحاكمة الأفراد و الجماعات داخل و خارج الحكومة–السيطرة الاحتكارية على الثروة.على وجه الخصوص، تتمتع فئة "رجال الأعمال المزيفين الباحثين عن الريع بعلاقة سرية مع الدولة Dauderstadt and Schildberg ,2006). تتشابك هذه النخبة من

رجال الأعمال في الدولة. أجل الاستيلاء على ريع الموارد وترسخ العقبات لمواجهة أي إجراءات تغييرية. جنبا إلى جنب مع هذه الديناميكية الباحثة عن الريع بين النخب السياسية والاقتصادية، يؤدي اقتحام الدولة مجال الاقتصاد – كنتيجة لسيطرتها لقطاع الموارد الطبيعية – يؤدي إلى طمس التمييز بين القطاع العام والخاص[1].

المبحث الثاني: تحديات واستراتيجيات تحقيق التوازن الاقتصادي

المطلب الأول: تعزيز التنويع الاقتصادي

كثر الحديث طوال العقود القليلة الماضية عن حيوية فكرة التنويع الاقتصادي كسياسة أو إستراتيجية للأمن الاقتصادي لدى العديد من الدول من حيث ضمان ديمومة ونمو الاقتصاد المحلي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية[2]. كما أن جوهر نظرية التنويع تقوم على أساس فكرة عدم الاعتماد على مورد وحيد، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني بما يشمل ذلك أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد وتجنب تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركز صادراته علي سلعة خدمة معينة فإنه لابد من وجود تنويع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية – متنوعة وغير متركزة أو معتمدة بإفراط على البعض منها – وكما هو الحال بالنسبة للدول الريعية والتي تعتمد بدرجة أساسية على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم – وتقدم هذه القطاعات منتجات مختلفة يتم تبادلها خارجياً . كما يرتبط مفهوم التنويع

[1] أمين حواس أحلام هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟ مرجع سابق، ص06.

[2] نشرة صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 21 أكتوبر 2015. http://www.imf.org/ar/news/search

أحياناً بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلاً على المجتمع، وهكذا تشكل هذه المصادر روافد عدة لاقتصاد ما[1].

نظرا للارتباط المباشر الموجود بين التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، فقد حضي هذا الأخير الاهتمام البالغ من قبل العديد من الدول خاصة تلك التي تعتمد على النفط كعنصر وحيد مولد للثروة، باعتباره هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي إحدى البدائل الإستراتجية التي لجأت إليه العديد من الدول على غرار البلدان التي تعتمد على المصدر الوحيد للدخل، فقد تم التطرق لمفهوم التنويع من قبل الباحثين الاقتصاديين، ويمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف في هذا الشأن نوجزها في:

* سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.
* بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[2]؛
* عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية والقادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من

[1] HVIDT Martin, «Economic diversification in GCC countries: past record and future trends», Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 27, London School of Economics and Political Science, London, UK., 2013, http://eprints.lse.ac.uk/55252/

[2] مقال سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية»، المعهد العربي للتخطيط، على الخط، http://www.arab-api.org/ar/

الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتعبئة المفرطة والمستمرة على الخارج[1]؛

* عملية وأداة في نفس الوقت لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية منها والخدمية) في الناتج المحل الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية[2]؛
* الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة[3]؛
* و"إيجاد مصادر دخل بديلة من خلال تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية" (تعريف في الاقتصاديات النفطية)[4] وتأسيسا لما سبق، يمكن استنتاج أن التنويع الاقتصادي يحث على الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة مما يعكس الرغبة في التقليل من المخاطر الاقتصادية والتصدي للأزمات المالية الخارجية على الاقتصاد المحلي والتخفيف من وقعها.

[1] جورج اسكندروف ستبانوف (ترجمة)، البلدان النامية وقضاياها الملحة»، دار التقدم، موسكو، 1978، ص221.

[2] عبد المنعم زنابيلي، «سياسات المنتجات الأساسية والطاقة، منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص79-80.

[3] حسن كريم حمزة، «العولمة المالية والنمو الاقتصادي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص168.

[4] عبد العزيز فهمي، «موسوعة المصطاحات الاقتصادية»، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص.256-255.

الفرع الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص للتنويع الاقتصادي نوجزها في النقاط الآتية[1]:

- ✓ يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية؛ عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
- ✓ وعملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

الفرع الثالث: أنماط التنويع الاقتصادي وأهدافه

تعددت المفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي كون هذا الأخير لا يقتصر فقط على البلدان الريعية التي تعتمد على الدخل الوحيد بل شمل حتى الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة في خلق ديناميكية اقتصادية تركز على إيجاد بدائل لتنويع اقتصادياتها.

أولاً: أنماط التنويع الاقتصادي

تعددت الأشكال المتعلقة بالتنويع الاقتصادي بحيث شمل في مجمله شقين رئيسيين الأول يتمثل في تنويع الهيكل الإنتاجي والبنى التحتية فيما يتعلق النمط الثاني في تويع نمط خلال تنويع وعاءها، ويمكن أن نميز بين نمطين رئيسيين للتنويع الصادرات الاقتصادي[2]:

* -1 تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)

من منظور الاقتصاد الجزئي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تنويع إنتاجها من خلال انتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية مما يجعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعاً وذو قاعدة اقتصادية عريضة وتنافسية وأقل اعتمادا على عدد قليل من

[1] د. زرموت خالد، «التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة»، مجلة دراسات" في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 06 (العدد 03) – سنة 2017، ص1185.

[2] PAPAGEORGIOU Chris & SPATAFORA Nikola, «Economic Diversification in LICS: Stylized Facts and Macroeconomic Implications», International Monetary Fund, December 14, 2012, p 2. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1213.pdf

الأنشطة. فالتنويع الإنتاجي يسمح بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية أو ما يسمى بـ" المرض الهولندي"، فضلا عن ذلك فإن التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات.

وفي ذات السياق، فإن مبدأ التخصيص والتركيز في الإنتاج من شأنه تحقيق وفرات اقتصادية كبيرة ويعتبر مؤشر هيرفندال – هيرشمان[1] من أبر المؤشرات المعروفة والمتداولة في أدبيات تركز أو تنوع الصادرات والذي يعكس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين، وهو بالطبع يقيس مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما من تلك السلع في الصادرات العالمية، بحيث كلما اقترب المؤشر من الواحد (01) كلما قلت درجت التنوع للصادرات لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات، أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

أما من منظور الاقتصاد الكلي، فإن تنويع الهيكل الإنتاجي يعني مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة وتوليد الناتج والدخل الوطني من خلال مساهمة كل من القطاع الفلاحي، الصناعي وقطاع الخدمات في بلوغ مستوى التنويع المرغوب فيه.

2- وتنويع السوق والتجارة الخارجية (الصادرات):

تعداد للموقع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح إليها كل الدول، سيما وأن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا يحمل مساوئ واضحة على

[1] مؤشر هيرفندال- هيرشمان (HERFINDAL-HIRSHMAN) يركز على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستعمل لقياس التنويع في ظاهرة ما وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، واستخدم هذا المعامل من قبل العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الإحتكار الصناعة أو في قطاع معين.

الاقتصاد الوطني، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية وفتح منافذ تصدير محتملة، فتنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا. وعلى صعيد أخر، تتصف الدول المتقدمة صناعيا بالتنوع الشديد في اقتصادياتها ما يعكسه التناسق والتناغم الموجود بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تكاملها، في حين تتسم الدول المتخلفة في التخصيص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات لها[1].

أهداف التنويع الاقتصادي:

تعد حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية خاصة ملجأً ضرورياً قصد تحقيق التنمية وذلك نظرا للأهداف التي يفرزها في ظل المخاطر والأزمات التي قد تعصف باقتصاد أي بلد. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن تذبذب أسعار المواد الأولية كالنفط؛ خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتخصصة والرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- التطوير لمنتجات أخرى غير تلك المتعلقة بالمحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها؛

[1] زرموت خالد، مرجع سابق، ص1188.

- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة إطار التجارة الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار قصد الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛
- يساهم التنويع الاقتصادي أيضا في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر حتى تتأقلم مع الأزمات الاقتصادية؛ إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج وتقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية؛
- وضمان استمرار وتيرة التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الإمكانيات المتاحة الذاتية[1].

المطلب الثاني: تعزيز البنية التحتية

تعتبر مشاريع البيئة التحتية ضرورية لقيام مشاريع سواها وتعزيز نموها في حين أن عائدها بعيد المدى أو ليست لها عوائد مجزية أصلا وهذا سبب لإحجام القطاع الخاص عن التكفل بها[2].

الفرع الأول: مفهوم البنية التحتية

تختلف آراء الباحثين بشأن تعريف البنية التحتية حيث عرفها كل حسب نظره بخصوص طبيعتها والغرض منها، والهدف الذي تساهم في تحقيقه. فوفقا لمعجم اوكس "فورد الذي يعرف البنية التحتية اصطلاحا على أنها المواد الأساسية والهياكل التنظيمية (مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية) اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع.

وتعرف البنية التحتية أيضا بأنها: الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين تساند الاقتصاد الدولي وتلعب دور الرابط بين المجتمعات والذي يجعلها متلاحمة.

---

[1] زرموت خالد، مرجع سابق، ص1189.

[2] زرقط رشيد دور الاستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر – قطاع الموارد المائية نموذجا Journal of economics and international trade Vol.(1) No.(1) (2019)، ص12-13.

وتأخذ البنية التحتية الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية كما قد تجمع بين الاثنين : البنية التحتية ذات الطبيعة الاقتصادية: تتمثل في مشروعات تتطلب بنية هندسية طويلة الأجل وتتمثل بتقديم معدات وتسهيلات وخدمات تستخدم في الانتاج والمعيشة، وتشمل: المحركات معدات وأنابيب الغاز الخزانات السدود المجاري المائية والطرق ووسائل النقل مثل السكك الحديدية ...، الموانئ، المطارات فوجودها يعد شرطا لنجاح المشروعات الاقتصادية في رفع مستوى انتاجها، ويترتب على انشاء هذه المشروعات تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة مما يحفز الاقتصاد على انشاء المزيد من هذه المشروعات.

- **البنية التحتية ذات الطبيعة الاجتماعية:** تتمثل في خدمات التعليم والصحة والإسكان وتدخل فيها أيضا خدمات المياه والصرف الصحي. بصورة عامة يتضح أن البنى التحتية تشمل كل من المنشآت الخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع والاقتصاد على حد سواء وتتشكل من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتها وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية.

الفرع الثاني: أهمية البنى التحتية

تكتسي البنى التحتية أهمية كبيرة ومتعددة نذكر منها[1]:

* منافع وخدمات مشاريع البنى التحتية لا تعود على فرد فقط بل على كافة أفراد المجتمع بطرق مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، كما أنها تشمل العديد من قطاعات الاقتصاد ومن حق أي فرد أو جهة في المجتمع أن ينتفع بها بغض النظر عن مدى مساهمته في تكلفتها، إنشائها، تشغيلها وصيانتها، فهي تقدم للجمهور خدمات أساسية وضرورية مثل خدمات المياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، الطرق

[1] زرقط رشيد، مرجع سابق، ص12-13.

المطارات الموانئ، والسكك الحديدة وغيرها أن توفر البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الاقتصاد القومي، لأن قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في أي دولة يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة.

* إن الاستثمارات في بنية تحتية حديثة تضع أسس للتنمية الاقتصادية والنمو، فمن شأن مشاريع إنشاء الطرق، الجسور وخطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تحسينات أخرى على البنية التحتية خلق فرص العمل، كما أن هذه المشاريع تساعد بعد إنجازها المجتمع في زيادة ثروته ورفع مستوى معيشة مواطنيه.
* تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلد، وعليه فان تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي مما يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تأثيره على النمو والتنمية الاقتصاديين.
* تحتل البنية التحتية أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة لكونها أحد الأركان الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تقوم به من ربط محكم ما بين الموارد الاقتصادية في بلد ما والهياكل الإنتاجية من ناحية وبين مواقع الإنتاج والأسواق من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية واتساع آفاقها وتنويعها، اضافة لتنشيط الحركة التجارية وتسهيل إنشاء مختلف المشاريع الإنتاجية والخدماتية.

بما أن مشاريع البنى التحتية تمس مختلف مجالات المرافق العامة والمشاريع الاستثمارية الاقتصادية التي يمثل تمويلها عبئا ماليا نظرا للمتطلبات المادية والبشرية لهذه المشاريع فبالنسبة لمشاريع الأشغال العامة التي تتمثل في تشييد وبناء الطرق والجسور ومشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونحوها

.... كل هذا يتطلب مصاريف اقتناء المواد الأساسية لإنجاز المشاريع أي كل المواد الأولية للبناء إضافة إلى آلات الحفر، والهدم، والرفع...الخ[1].

المطلب الثالث: السياسة المالية

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

تم تعريفها بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها[2].

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها البرنامج الذي تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادر الإيرادات وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهداف المجتمع[3] .

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات وتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاط مالي بأكبر كفاءة ممكنة.

الفرع الثاني: أنواع السياسات المالية المتبعة

من أجل أن تحقق السياسة المالية التوازن و الاستقرار في الاقتصاد، يجب على الحكومات أن تتخذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات و مكونات إنفاقها و إيراداتها و عليها أن تقرر ما إذا كانت ستتبع سياسة مالية توسعية أو انكماشية و ما ينشأ عنهما من خلق عجز أو فائض من هنا نستطيع التفريق بين السياسات المالية التالية:

[1] زرقط رشيد، مرجع سابق، ص12-13.

[2] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية الحلال للطباعة، إسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2006، ص32

[3] عوف محمود كفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد إسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، إسكندرية مصر، 2006، ص144.

1-السياسة المالية التوسعية (المتمثلة في التمويل بالعجز):

تؤدي هذه السياسة في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازي الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، يتم التمويل عن طريق مجموعة من الآليات :

أ_ الزيادة في النفقات الحكومية : تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها كالزيادة في الإعانات الاجتماعية على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل هذا النوع من الإعانات يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة

ب_ تخفيض الضرائب : يشير خبراء المالية إلى أن التخفيض من الضرائب يزيد من دخل الفرد و بالتالي الزيادة في الاستهلاك و الهدف من وراء تخفيض الضرائب هو بعث قوة شرائية في أفراد المجتمع

ج_ المزج بين الآليتين : و هذا من خلال الزيادة في النفقات الحكومية و تخفيض الضرائب .

2_ السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض) :

و التي تعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة و يتم تمويلها عن طريق مجموعة من الآليات.

أ_ الزيادة في الضرائب : و يستعمل هذا الأسلوب في حالة التضخم الاقتصادي ، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد.

ب_ تخفيض في النفقات الحكومية

ج_ المزج بين الآليتين

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية عكس النوع الأول وهذا لتغطية عجز في السنوات السابقة، حيث يترتب عن استعمال الوسائل السابقة انخفاض في الطلب الكلي إلى أن يتساوي مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المساوي لمستوى التوظيف التام.

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية

يمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمثل في أربعة أهداف رئيسية هي:

1_ تحقيق التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع الذي يسعى لتحقيق النمو المدعم ذاتيا في مدى قصير من الزمن[1] .

فعملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة و هذا يعتمد على أمور عدة، أهمها الزيادة في الاستثمار ، و من هنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار إستراتيجية ملائمة تساعد على تطوير الاقتصاد و تحقيق الأهداف المطلوبة

2_ تحقيق الاستقرار الاقتصادي : تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما، الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و تجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام الأصعب أي تحقيق عمالة كاملة دون تضخم[2] .

3_ تخصيص الموارد الاقتصادية : يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين أغراض أو حاجات مختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع . و يشمل التخصيص العديد من التقسيمات

_ تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص

_ تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك

_ تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة

[1] طارق الحاج، علوم الاقتصاد و نظرياته ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 1998، ص 186

[2] ضالع دليلة ، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعر النفط ، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2008، 2009، ص 88

4_ إعادة توزيع الدخل الوطني : تعتبر النفقات العامة هي أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل حيث :

_ يترتب على الإنفاق العام على الصحة و التعليم و تقديم خدمات مجانا أو مقابل سعر رمزي لذوي الدخل المنخفض دعم هذه المشاريع و إعادة توزيعها لصالحها

_ ينتج عن سياسة الإعانة الإنتاج و تخفيض أسعار السلع التي ينتفع بها أصحاب الدخل المنخفض

_ تستطيع الدولة معالجة الخلل في توزيع الدخل بين الأفراد بما لها من سلطة و قدرة على جباية الضريبة و تحديد أسعارها و حدود الإعفاء منها، حيث تجعل عبئها يقع على الأغنياء و تقديم بعض الخدمات العامة للفقراء من حصيلة الضرائب التي تجمعت لديها[3].

الفرع الرابع: لأدوار غير المباشرة للسياسة المالية[1]

1- دور السياسة المالية في استغلال الموارد الطبيعية :

تساهم السياسة المالية بدور كبير في تشجيع استغلال الموارد الطبيعية (الأرض ، المناجم ، مساقط المياه ،البترول والغاز...) ، وتشجيع المشروعات والأفراد على الاستثمار فيها ، حيث عن طريق السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال تلك الموارد ، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية سواء بالتخفيض أو التدريج ، إضافة إلى ذلك يمكن للسياسة المالية أن تستعمل إحدى أدواتها والمتمثلة في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة ، إضافة إلى استخدام سياسة القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة وعلى فترات طويلة .

2- دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج :

يظهر دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق العام حيث يساعد هذا الأخير على تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة و يكون هذا الإنفاق إما عن طريق تقديم الإعانات للمشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تهدف لزيادة الإنتاج . وفي الجهة المقابلة تؤدي سياسة

[3] دراوسي مسعود، سياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990، 2004 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 89

[1] مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية و التجارية الاقتصاد المصري نموذجا ، مجلة علوم إنسانية ، السنة 07 ، العدد42

الإنفاق في سلع وخدمات معينة إلى انخفاض أسعارها مما يولد ضغوطا على الطلب . كما لا ينبغي أن يطغى تشجيع نمو رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري أو المعرفة لأنه سوف يميل إلى تقليل الإنتاج لا إلى زيادته .

3- دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل

يعتبر التوظيف الكامل أحد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية و ركيزة أساسية لنجاحها . و نقصد هنا بالتوظيف الكامل توظيف كامل عوامل الإنتاج ، وعموما فإن هناك فرضيتين أساسيتين لتتمكن الأنظمة المالية الحكومية من الحفاظ على المستوى الكلي للإنتاج والتوظيف وهما :

- الفرضية الأولى : يفترض أن الأنشطة المالية الحكومية تستطيع أن تشجع الوحدات الاقتصادية على تغيير إجمالي إنفاقها النقدي على السلع والخدمات .
- الفرضية الثانية : يفترض أنه بفضل التأثير على الإنفاق النقدي الكلي فإنه يمكن المحافظة على الإنتاج والتوظيف من الهبوط والمحافظة على الأسعار .

الفرع الخامس: أدوات السياسة المالية

- تقوم السياسة المالية على ثلاثة أدوات أساسية هي النفقات العامة, الإيرادات العامة, الموازنة العامة للدولة وفيما يلي سنتناول هذه الأدوات .

1 النفقات العامة

الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي, وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية , ولقد تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تشكل جزءا هام من علم المالية وفيما يلي سنتناول بعض الجوانب الخاصة بها :

تعريف النفقات العامة : يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقها شخص معنوي بهدف تحقيق نفع عام[1]

[1] علي لطفي ، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي ، مكنية عين الشمس، 1996، ص 182.

كما تعرف أيضا أنها مبلغ من مال تستعمله الدولة أو إحدى الهيئات الرسمية لتحقيق غرض عام[2]

من خلال هذا التعريف للنفقة العامة ثلاث أركان هي:

-النفقة العامة مبلغ نقدي

-النفقة تصدر من الدولة

-النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام

ب- تقسيم النفقات العامة :

نجد إن كل دولة لديها تقسيم خاص بها يتلاءم مع حاجتها وظروفها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية .ونحاول إن نعرض تقسيمات النفقات العامة كتالي[3]

.التقسيم الوظيفي :وتنقسم إلى:

أ-**النفقات الإدارية** : تمثل النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لمهامها وتشمل هذه النفقات الدفاع, الأمن, العدالة .....الخ

ب-**النفقات الاجتماعية** : وهي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي كالتعليم, الصحة, النقل, السكن .....الخ

ج-**النفقات الاقتصادية** :هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة وسمي هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال .

2.النفقات الدولية :تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلي نفقات عادية و نفقات غير عادية

-**النفقات العادية** :هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر من سنة إلى أخرى ومن أمثلتها الرواتب وصيانة المباني العامة

-**النفقات الغير العادية** :هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة وتحدث بصورة غير منتظمة مثل النفقات اللازمة لمواجهة كوارث طبيعية (فيضانات أو زلازل) والنفقات الاستثمارية الضخمة

[2] غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1998، ص 187.

[3] د. درواسي مسعود، نفس المرجع، ص 162 ص 163.

3.تقسم النفقات من حيث مقابلها : وتنقسم إلي نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

-**النفقات الحقيقية :** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة جزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة وإقامة مشاريع التي تشبع حاجات عامة وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور

-**النفقات التحويلية :**هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعها .

إي إن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى, أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع :

أ- **اقتصادية** :مثل الإعانات لغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية

ب- اجتماعية :مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة

ج- مالية :مثل أقساط فوائد الدين العام.

الإيرادات العامة

سنحاول هنا تعريف الإيرادات العامة و أنواعها على النحو التالي :

_ تعريف الإيرادات العامة :

هي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصا قانونيا

يمكن تعريفها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق و المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ[1] و يمكن تعريفها أيضا أنها مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية، أو من مصادرها الخارجية عن ذلك، سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق

[1] عوف محمود كفراوي، نفس المرجع، ص 27.

العام خلال فترة زمنية معينة، و ذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية[2]

2_ أنواع الإيرادات العامة :

هناك عدة أنواع للإيرادات العامة نذكر منها:

_ الضرائب : تعد الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة[3]

تعريفها : فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة بغض النظر على المنافع التي تعود إليها من وراء خدمات التي تقوم بها السلطات العامة.

القواعد الأساسية للضريبة: هناك مجموعة من القواعد الأساسية التي يجب أن تتميز بها الضريبة و نجملها فيما يلي[4]:

أ_ قاعدة العدالة (المساواة) :

و معناها أن يشارك و يساهم جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة .

ب_ قاعدة اليقين :

و المقصود بها أن تكون الضريبة واضحة من مختلف الجوانب القيمة، و الوعاء.

ج_ قاعدة الملائمة في الدفع :

و ذلك من خلال تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم و يتناسب مع القدرة المالية للمكلف.

د_ قاعدة الاقتصاد :

و يراد بهذه القاعدة أن ما يصرف كنفقات و تكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن يكون ضئيلا و متدنيا إلى أقصى حد ممكن، و بذلك فإن إقامة الأجهزة الضخمة و توظيف عدد كبير من الموظفين الجباة مخالف لقاعدة الاقتصاد إذ أنه لا خير في ضريبة تكلف جزءا كبيرا من حصيلتها

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي(التحليل الكلي)، مجموعة النيل العربية الطبعة الاولى، 2003، ص 63.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 63.

[4] د. عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 139.

أهداف الضريبة :

أ_ توجيه الاستهلاك :

تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها ، و يتحدد ذلك بحسب سعر الضريبة (كلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره أكبر على مقدار الدخل) . كما يمكن للضريبة أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار السلع و الخدمات .

ب_ توجيه قرارات أرباب العمل :

تؤثر الضرائب على كميات التي يرغبون في إنتاجها ، كما تؤثر على حجم ساعات العمل و نوعيتها و تغير الهيكل الوظيفي في المجتمع من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية . من بين الأنشطة الاقتصادية و المختلفة كما يمكن استخدامها للتأثير على هيكل الاستثمارات و توجيهها نحو قطاعات معينة و ترغب الدولة في تشجيعها و توطينها في مختلف المناطق سواء كان ذلك في اطار سياسة التوازن الجهوي أو تنمية المناطق لاعتبارات خاصة[1] .

ج_ الرفع من تنافسية المؤسسات :

تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج ، فتخفيضها يساعد على زيادة الإنتاج و بالتالي الاستفادة من مزايا الحجم كما تعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج ، مما يؤدي في النهاية الى خفض التكاليف الكلية للإنتاج ، لهذا نجد كثير من الدول ترفع من تنافسية منتوجاتها في السوق الدولية و تعمل على إعفاء المنتوجات المصدرة من الرسوم و الحقوق الجمركية و من كثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني ، الدفع الجزافي ... إلخ .

د_ الوصول الى الاندماج الاقتصادي :

يكون ذلك من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية (للدول التي تسعى للوصول الى تكامل اقتصادي) بالاعتماد على نفس المدونة من الضرائب ، تنسيق المعدلات و الإعفاءات و التخفيضات الممنوحة ، أنماط الاهتلاك المعتمدة ، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب ... إلخ .

[1] بوزيان عبد الباسط ، نفس المرجع ، ص 83 .

هـ_ تمويل التدخلات العمومية :

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الأصلية و الثابتة للضريبة رغم وجود مصادر تمويلية أخرى ، ذلك أن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي ، بالإضافة إلى قدرة الدولة على الإخضاع الضريبي الغير المحدودة ، بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء للاكتتاب العام .

و_ إعادة توزيع الدخل :

يكون ذلك من خلال التأثير على الحصص النسبية على الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح و الفئات ، و هذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخيل اين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة توزيع أولي للدخل .

ز_ توجيه المعطيات الاجتماعية :

و ذلك من خلال التشجيع أو الوقوف به عند مستوى معين . و هذا ما يعرف بالشخصية الضريبية التي تراعي الأوضاع و المرافق الاجتماعية ، كما تلعب الضريبة دورا هاما في تخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة للمداخيل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء مساكن الاجتماعية[1] .

_ الرسوم : هي مبلغ من المال تحدده الدولة يدفعه الفرد كل مرة تؤدى إليه في خدمة معينة تعود عليها بالنفع الخاص و تنطوي في الوقت نفسه على منفعة عامة.

خصائص الرسم :

من خلال التعريف السابق يتضح لنا أن الرسم يتميز بما يلي :

أ_ الصفة النقدية :

يأخذ الرسم طابع نقدي في كل المجتمعات و يكون ذلك من خلال طلب الفرد لخدمة معينة من احدى الهيئات العامة ، و يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك .

ب_ الصفة الإجبارية :

[1] د. عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 168 .

السلطة العامة هي التي تفرض الرسوم دون الاتفاق بينها أو بين الفرد ، سواء كان الفرد مجبرا على تلقي الخدمة كما هو الحال في رسوم النظافة في بعض الدول ، أو كان الفرد غير مجبرا على تلقي خدمة ما ، و إذ طلبها يكون مجبرا على دفع الرسم بقيمته التي تحدده السلطة العامة .

ج_ الصفة النفعية :

يرتبط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة بدافع الرسم أو نفع يعود عليه منها ، و الخدمة التي يستفاد منها دافع الرسم هي خدمة عامة تحقق منفعة خاصة ، و لها أيضا أن تحقق منفعة عامة .

أهداف الرسم :

توجد العديد من الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال فرض الرسوم و نذكر منها :

_ تحقيق مصالح اجتماعية مشتركة بين الأفراد و الدولة عن طريق اخذ الدولة رسوم مادية مقابل خدمات.

_ تمويل النفقات العامة و تخفيف الأعباء الحكومية .

_ توازي بين الرسم المادي المأخوذ من الفرد، مع نصيبه كفرد واحد من قيمة الخدمة.

_ تعمل على الاستقرار الاجتماعي .

الموازنة العامة

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الموازنة العامة ، و اختلفت فيما بينها في عدة جوانب ، كالآثار التي تحدثها الموازنة العامة أو العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي ، و الاطار القانوني الذي يميزها .

تعريف الموازنة العامة :

وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات و المصروفات المقدرة لدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة سنة[2]

كما تعرف بأنها تقدير مفصل و معتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، و هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية[1] .

[2] د. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كمي) مجموعة النيل العربية ، الطبعة الاولى ، 2003 ، ص 47 .

و تعرف أيضا بأنها ذلك النظام الموحد الذي يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة و يعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية العامة.

و بذلك فالموازنة العامة تمثل ذلك التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذها في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع، و الذي يبن بنود الإنفاق العام ، و كيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين ، إضافة إلى كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذه النفقات .

2_خصائص الموازنة العامة:

تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص نذكر منها[2]:

- ✓ **الميزانية العامة توقع** : فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه و أن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة ، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ ، و التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه و تمد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات و الإيرادات و مبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة .
- ✓ **الميزانية العامة إجازة** : و يعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية ، أي الموافقة على توقعات الحكومة من نفقات و إيرادات العام المقبل و الترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات و صرف النفقات ، أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع .
- ✓ **الميزانية العامة تعبر عن الأهداف الاقتصادية و المالية للدولة** : فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات و نفقات تحدث آثار اقتصادية و اجتماعية ، و كذا السياسية ، و بالتالي تعتبر الاطار العام الذي تنعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة و أداتها للتحقيق من جهة أخرى . كما أن للميزانية العامة مبادئ و قواعد تضبطها و تتحكم في إنشائها

[1] بوزيان عبد الباسط ، نفس المرجع ، ص 91 .

[2] د. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، مرجع سابق ، ص 50 .

3_ قواعد الموازنة العامة :

لقد استقر الفكر المالي فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي[2] :

- ✓ **القاعدة السنوية :** أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم التعامل بها لمدة سنة. و على أساس أن ذلك أنسب لتحديد ميزانية الإنفاق العام من جهة ، و تحصيل الضرائب من جهة أخرى .
- ✓ **قاعدة الوحدة :** و تقضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات و نفقات كل أجهزة و المؤسسات و المصالح التابعة للدولة في الموازنة العامة ، و رغم ذلك فإن عدد من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية ، و تخرج من هذه القاعدة و تنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط .
- ✓ **قاعدة الشمولية :** يقصد بها إدراج جميع الإيرادات و النفقات مهما قل شأنه بالاسم و المبلغ ، دون إجراء مقاصة بينهما ، و لا يجوز المقاصة بين الإيرادات و النفقات لوزارة أو مصلحة ما .
- ✓ **قاعدة عدم التخصيص :** تقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة ، بل تجمع كل إيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج فيها كل النفقات ، ذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة و هو ما يؤدي إلى المساس بكمال و شمول الموازنة العامة ، و ما قد يترتب عليه من تبديد في الموارد أو قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها .
- ✓ **قاعدة التوازن :** يقصد بهذه القاعدة توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة (التوازن المالي) ، و يتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة ، بأن ينفق الفرد إلا بقدر دخله لتتوازن إيراداته مع نفقاته .

إلا أن كتاب المالية العامة المعاصرين ، أصبحوا لا يقرون بقداسة قاعدة توازن الميزانية ، و يذهب البعض إلى نظرية " العجز المنتظم " غير أن علم المالية الحديث ما يزال متمسكا بقاعدة عمومية توازن الميزانية (على أساس المفهوم التقليدي) التي تعني توازن النفقات العامة مع مجموعة الإيرادات العامة العادية ، و العجز الموازني في نظرهم يؤدي إلى الإفلاس و التضخم (نتيجة اللجوء إلى القروض و الإصدار النقدي) . أما الوفرة أو الفائض الموازني فله في المفهوم التقليدي مساوئ من الوجهة السياسية ، ذلك أن المجالس البرلمانية تميل إلى استعماله في غايات دعائية و انتخابية ، و قد يخلق ذلك نفقات دائمة في المستقبل ، تؤدي إلى وقوع عجز دائم في الميزانية .

[2] بوزيان عبد الباسط ، نفس المرجع ، ص 93 .

4_ مراحل الموازنة العامة :

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة ، و تنقسم من حيث الإجراءات إلى أربعة مراحل هي :

_ مرحلة إعداد الموازنة العامة : تقوم الحكومة بإعداد الموازنة و تقديمها للاعتماد و القرار من جانب السلطة التشريعية ، و تكلف بهذا الإعداد وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية ، و تعد المشروع و تعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان .

_ مرحلة اعتماد الموازنة العامة : لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم بها الحكومة بتنفيذها . إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية ، يمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة و قانونها المالي و اللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية ، و عموما يمكن التميز بين ثلاث خطوات :

أ_ المناقشة العامة : حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان ، و يتم تداول إجماليات الموازنة العامة و ارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس .

ب_ المناقشة التفصيلية المختصة : و تقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان ، و لها أن تستعين بعدد من الخبراء الاستشاريين في خارج المجلس ، تناقش الموازنة بجوانبها التفصيلية ، ثم تقدم بذلك تقريرا للمجلس التشريعي .

ج_ المناقشة النهائية : حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة و يصدر تعديلاته و توصياته ، ثم يتم التصويت على الميزانية بأبوابها و فروعها وفق للقوانين المعمول بهذا الشأن .

3_ مرحلة تنفيذ الموازنة العامة :

و تتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس ، و تتولى الحكومة بالتالي تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة ، و الصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة و فتح الحسابات اللازمة لذلك.

4_ مرحلة الرقابة :

إن هذه المرحلة ضرورية و ذلك بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية و اجتماعية ، و يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك ، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكيد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية ، و رقابة السلطة التشريعية و عادة ما تتم عن طريق جهاز ينشئه البرلمان .

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى:

جامع عبد الله، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011– 2012**، تناولت الدراسة موضوع السوق النفطية وكذلك أسعار النفط وقد عرفت أسعار النفط تقلبات كبيرة بشكل ملفت خلال مراحل معينة ومراحل أخرى انخفضت فيها الأسعار بحدة، وقد تأثرت الدول النفطية بارتفاعات الأسعار إيجابيا حيث تحصلت على موارد مالية أنفقتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تسببت هذه الإيرادات في طمس نقاط الضعف البنيوي في اقتصادياتها، أما في حالات الانخفاض فقد انهارت إيراداتها وتعثرت بذلك مشاريعها التنموية، وظهرت الاختلالات التي كانت تخفيها العوائد النفطية المرتفعة.

الدراسة الثانية:

ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر3، 2014–2015، تناولت الدراسة كون الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة الى تحقيق نمو اقتصادي مستديم لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في رفع من النمو الاقتصادي و الحفاظ عليه إذا ما استخدمت أحسن استخدام، وكذا إشكالية ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادى مستدام، ولقد خلصت الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات ، كما لاحظنا من خلال دراسة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي إنتاج قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع

الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي لاتزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول للتوجه التنويع الاقتصادي.

الدراسة الثالثة:

بوفنش وسيلة، **اقتصاد ما بعد النفط : الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس جامعة عبد الحفيظ بواصوف – ميلة – الجزائر، 2017، تناولت الدراسة واقع الإمارات العربية المتحدة من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية ،وكذا إشكالية مامدى نجاح الإمارات العربية المتحدة في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وماهي عوامل نجاحها، وقد خلصت الدراسة إلى إن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى الحفاظ على إمكانياتها الطاقوية المعتبرة والعمل على تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية وقد جاء بحثنا ليتمم هذه الدراسات من خلال دراسة دور التنويع الاقتصادي لتخفيف من حدة الصدمات النفطية في دول العربية عامة و الإمارات العربية المتحدة خاصة.

الدراسة الرابعة:

رحال حياة، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية السنة الجامعية: 2017-2018**، يعتبر النفط ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات النفطية وذلك بسبب اعتمادها الكبير على مداخيل الصادرات النفطية ، وقد عرفت في تاريخها تأثيرات كبيرة سببتها مستويات أسعار النفط إما في حال ارتفاعها أو انخفاضها فهذه السلعة المحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فتكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة وإحداث الخلل في المبادلات الاقتصادية الدولية ومن أجل تحقيق نمو أكبر وتفادي الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط عمدت العديد من البلدان العربية على تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تنويع مصادر الإنتاج والتصدير، ويعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على قطاع

واحد وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد ومن التجارب الناجحة للتنويع الاقتصادي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمكنت بفعل حوكمة مواردها واختيار أفضل البدائل لاستغلالها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك مركزا تجاريا، ماليا واستثماريا مميزا على المستوى العالمي ولقد أضحت تجربتها من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي :

- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم.
- أن عدم استقرار السوق النفطية العالمية و استنزاف الثروات النفطية للدول النامية من قبل الشركات النفطية العالمية ، جعل من هذه الدول تقوم بإنشاء منظمة تحمي مصالحها سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك سنة 1960، وهي منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتضم 12 دولة وهي : إيران، العراق، فنزويلا، الكويت، الجزائر، ليبيا، السعودية، نيجيريا، أنغولا، الإمارات العربية المتحدة، الإكوادور، قطر. كما عرفت سنة 1968 تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) والتي تضم 11 دولة عربية، وتسعى هذه المنظمة إلى حماية مصالح الدول الأعضاء ولا تتعارض أهدافها أهداف منظمة أوابك مع عرفت الأسعار تقلبات كبيرة حيث ارتفعت بشكل ملفت خلال مراحل معينة ومراحل أخرى انخفضت فيها الأسعار بحدة، وقد تأثرت الدول النفطية بارتفاعات الأسعار إيجابا حيث تحصلت على موارد مالية أنفقتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسببت هذه الإيرادات في طمس نقاط الضعف البنيوي في اقتصادياتها.

- أما في حالات الانخفاض فقد انهارت إيراداتها وتعثرت بذلك مشاريعها التنموية، وظهرت الاختلالات التي كانت تخفيها العوائد النفطية المرتفعة ضعف أثر تقلبات سعر النفط على تطور نسبة نمو القطاع الصناعي، الزراعي، السياحة، النقل والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام في الإمارات إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي 69% سنة 2015 بعدما كان يعتمد على النفط بنسبة 90 في الناتج المحلي سنة 1971، والتي يتوقع أن ترتفع في السنوات القليلة المقبلة بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20%% فقط من الناتج وذلك وفق رؤية الإمارات العربية المتحدة . يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.

الدراسة الخامسة:

د. ضيف أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، 2018**، في هذه الدراسة يعتمد الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات النفطية بشكل كبير على قطاع المحروقات كمولد للعملة الأجنبية من خلال عمليات التصدير وكذلك قطاع ممول من خزينة الدولة من خلال إيراداتها الكبيرة. إلا أن هذا القطاع يتميز بعدم الاستقرار لأن أسعار هذه المواد تتحدد في السوق العالمية، مما يؤدي إلى حدوث أزمات مالية للدولة كلما انخفضت أسعار الوقود. ويتجلى ذلك في أزمة النفط عام 1986 وانخفاض أسعار النفط في عامي 2014 و2015.

وينبغي للحكومة أن تبحث عن موارد خارج قطاع الهيدروكربونات. وأفضل طريقة لتأمين ذلك هو زيادة التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاعات التي يمكن أن تكون قطاعات بديلة لقطاع المحروقات وأهم القطاعات التي لديها القدرة على أن تكون بدائل لقطاع المحروقات. وفي الجزائر قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة. لذلك لا بد من دراسة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مختلف الجهود التي تم القيام بها، ومحاولة تقديم الأفكار التي يمكن أن

تساعد في تفعيل عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر لخلق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات.

الدراسة السادسة:

زرقط رشيد، **دور الاستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر – قطاع الموارد المائية نموذجا، 2019**، تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأسمى للدول النامية والغرض من قيامها بالمشاريع الاقتصادية، ولا شك أن المنشآت العمومية التي يضطلع بها القطاع العام لها دور واضح في تعزيز التنمية الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بمشاريع البنى التحتية، فالكثير من المشاريع الاقتصادية تكون ضرورية لقيام مشاريع سواها وتعزيز نموها في حين أن عائدها بعيد المدى أو ليست لها عوائد مجزية أصلا وهذا سبب لإحجام القطاع الخاص عن التكفل بها، وعلى هذا الأساس تنتهج الدولة الجزائرية في إطار مختلف المخططات الخماسية سياسة طموحة لتنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، وتمثل الموارد المائية أداة ضرورية ومحفزا للنشاط الاقتصادي إلى جانب أثرها المباشر على الحياة اليومية للمواطنين وتقليل الضغط على المراكز الحضرية ومناطق الشمال وتعزيز التنمية في المناطق الريفية والجنوب والحد من تكاليف الاستثمار وبالتالي الحد من تضخم أسعار السلع والمنتجات حيث تخص هذه المشاريع الكبيرة القطاعات الأساسية في الجزائر كالسكن والري والطرقات والنقل.

الدراسة السابعة:

أسماء فريحة، أ.د. هشام بوريش، **السياسة المالية و لعنة الموارد النفطية في الجزائر (دراسة قياسية 2000-2019)، 2021** تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثر السياسة المالية بلعنة الموارد النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، و ذلك باستخدام نموذج Bornhorst & al 2008 ، مع إجراء المعالجات القياسية الضرورية للسلاسل الزمنية و التي تسمح بقياس المرونات و تتبع رد فعل المتغيرات في ظل الصدمات.

ومن أهم اقتراح يمكن الخروج به من هذه الدراسة:

- ضرورة اتباع القواعد المالية Fiscal Rules والتي تكون على شكل قوانين واجبة النفاذ فيما يخص مستوى الإيرادات والنفقات.
- يجب وضع قاعدة مالية فيما يخص استخدام إيرادات المحروقات (حد أقصى) بالشكل الذي يفرض على الحكومات المتعاقبة والمصالح المالية البحث عن البدائل المحلية وتعظيمها.
- يجب وضع قاعدة مالية فيما يخص الانفاق العام (حد أقصى)، لتجنب الهدر والذي يسبب الضغط على الميزانية وبالتالي استنزاف الموارد غير المتجددة على حساب تعظيم الموارد المحلية، هذه الأخيرة التي تتم على المديين المتوسط والطويل.

الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة أولى لـ: " Farida Ferkoul"، LA MALEDICTION DES RESSOURCES ET LA RESPONSABILITE SOCIETALE DES ENTREPRISES (RSE) DANS LES PAYS A ECONOMIE RENTIERE

يسلط هذا المقال الضوء على القضايا والخلافات المرتبطة بلعنة الموارد والمسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان ذات الاقتصادات الريعية. إن ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات تترك مجالاً للتفسيرات والتعديلات التي تؤدي إلى الصراع بين الشركة وأصحاب المصلحة في المشاريع الاستخراجية، وهم: الحكومات المركزية ومنظمو المجتمع المدني والسكان المحليون. تميل الاقتصادات التي تركز على الأنشطة الاستخراجية إلى التطور بشكل أبطأ، مما يؤدي إلى توليد الفساد والعنف الداخلي داخل البلدان المعنية.

دراسة ثانية: Abdelli Latifa & Djellouli Nassima بعنوان: إختبار فرضية لعنة الموارد : دراسة تجريبية على جمهورية الكونغو خلال الفترة (1974-2015)، سنة 2020، تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في حالة جمهورية الكونغو خلال الفترة 1974— 2015 باستخدام منهجية الفجوات الزمنية الموزعة، بهدف اختبار فرضية لعنة الموارد، و أوضحت النتائج أن الموارد الطبيعية بالدولة محل الدراسة تؤثر سلبيا على نموها الاقتصادي، كما أشارت النتائج أن التطور المالي يؤثر

سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي إيجابيا على المدى القصير والبعيد.

دراسة ثالثة لـ BOUMEDIENE Mohamed Rachid & BENRAMDANE Anissa بعنوان "Resource Curse, Governance and Economic Growth in Algeria" سنة 2022، تقليديا، كان يُنظر إلى وفرة الموارد الطبيعية على أنها عامل إيجابي للنمو الاقتصادي. وفقا للأدلة التجريبية، فإن الدول الغنية بالموارد، وخاصة النفط، عادة ما يكون لديها معدلات نمو أقل مقارنة بالدول الفقيرة بالموارد. ويشار إلى هذه المفارقة في أدبيات الاقتصادات التنموية باسم «لعنة الموارد». نحاول في هذه الدراسة اختبار فرضية لعنة الموارد في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج VAR باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1970-2020.

وتشير نتائجنا إلى أن آثار النمو السلبية لتقلبات أسعار النفط عوضت الأثر الإيجابي للطفرة النفطية؛ ولذلك، فإننا نرى أن تقلب أسعار النفط وانخفاض جودة المؤسسات، وليس وفرة النفط في حد ذاته، هو الذي يقود مفارقة لعنة الموارد في الجزائر. ولذلك فإن الحلول يجب أن تكون بتنويع الاقتصاد الجزائري.

تعقيب على الدراسات:

بعد عرض الدراسات السابقة تم إيجاد أوجه تشابه وأوجه إختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية أهمها فيما يلي:

- من ناحية الهدف هناك بعض الدراسات اشتركت معنا في الهدف الرئيسي وهو لعنة الموارد وتحديات تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.
- توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة.
- مع أن هناك اختلافات موجودة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وهي الجانب الاقتصادي في الجزائر على وجه الخصوص كبديل لإصلاح المنظومة الإدارية في

المؤسسات الجزائرية والإسهام في التنمية والاقتصاد الوطني من خلال المزايا التي تتمتع بها وإبراز جل التحديات والمعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام انتشارها.

الفصل التطبيقي: دراسة قياسية

المبحث الأول: مفهوم الانحدار

المطلب الأول: مفهوم الانحدار الخطي البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات (متغير تابع) والآخر (متغير مستقل أو مُفسِر) وهو المتسبب في تغير المتغير التابع، والانحدار الخطي كأداة للقياس لا تُحدد أي المتغيرات يكون تابع أو مستقل إنما يلجأ الباحث إلى النظرية الاقتصادية في تحديد المتغيرات، مثال ذلك: تفسير ظاهرة الاستهلاك بالدخل (مع ثبات العوامل الأخرى) فالنظرية الاقتصادية تقول إن استهلاك الفرد مرتبط بالدخل. وبالتالي فالباحث يسعى إلى إعطاء شكل للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على شكل دالة:

- حيث أن: –
- Y: يمثل المتغير التابع (الاستهلاك)
- X: يمثل المتغير المستقل (الدخل)
- F: الدالة.
- يمكن أن تأخذ الدالة أشكالا مختلفة قد تكون خطية، لوغاريتمية، أو أسية ... الخ، وغالبا ما يمكن تحويل أي نموذج إلى النموذج الخطي. ومن جانب اخر فان نماذج الانحدار يمكن تقسيمها الى عدة انواع، فهنالك الانحدار الخطي والانحدار الغير الخطي والانحدار البسيط والمتعدد. وتتحدد درجة الخطية على اساس درجة العلاقة المراد قياسها ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الاولى، وفي حالة الانحدار الغير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الاولى. اما عن صفتي بسيط ومتعدد فانهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية (المستقلة) التي تحتوي عليها معادلة الانحدار، فالانحدار البسيط يقيس العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والاخر تابع. اما الانحدار المتعدد فهو يقيس العلاقة بين المتغير التابع وأكثر من متغير مستقل.

توصيف النموذج Model specification

- تتمثل المرحلة الأولى من مراحل البحث في القياس الاقتصادي في توصيف النموذج محل الدراسة، وذلك من خلال التعبير عن العلاقات الاقتصادية المصاغة لفظيا في صورة رياضية حتى يمكن تقدير معالمها باستخدام طرق قياسية مختلفة.
- ويعتمد الباحث في توصيفه للنموذج على ما يلي:
- مقترحات النظرية الاقتصادية
- اثباتات الدراسات التطبيقية التي تناولت المجال الذي يبحث فيه الباحث بوجه عام.
- المتوفر من بيانات حول الظاهرة محل الدراسة بوجه خاص

وتنطوي هذه المرحلة على ما يلي:

أولاً: اختيار متغيرات النموذج

- سوف نفترض ان الهدف هو دراسة علاقة واحدة بين متغير تابع (Y) Dependent variable ومتغير مستقل (X) Independent variable. ويوجد هنالك العديد من الأمثلة التي يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط عليها نذكر منها:
- **نموذج دالة الاستهلاك: -**
- يوضح الشكل (1) نموذج لدالة الاستهلاك، ويلاحظ بان α تمثل الحد الادنى للإنفاق الاستهلاكي الذي لابد ان يقوم به المجتمع في الفترة القصيرة حتى إذا انخفض الدخل المتاح الى الصفر. ويسمى بحد كفاف المجتمع. اما بالنسبة الى β فهي تمثل الميل الحدي للاستهلاك الذي يجب ان يكون بين الواحد والصفر. وهي تشير الى مقدار التغير في المتغير التابع (الاستهلاك) نتيجة لتغير المتغير المستقل (الدخل) بوحدة واحدة ويمكن التعبير عنها رياضيا وذلك من خلال الصيغة التالية: -

هو التغير في قيمة y عند تغير وحدة واحدة في x

واما بالنسبة للميل المتوسط للاستهلاك، فانه يتم قياسه باستخدام المعامل المتوسط والذي يأخذ الصيغة التالية: –

المعامل المتوسط =

ويلاحظ ان المعامل المتوسط يمكن قياسه عند أي نقطة على خط الانحدار وذلك بميل الخط الواصل من هذه النقطة الى نقطة الأصل

المعامل الحدي والمعامل المتوسط لدالة الاستهلاك

كما يلاحظ بان هنالك علاقة اقتصادية تربط بين الميل الحدي والميل المتوسط وتسمى بمرونة المتغير التابع للمتغير المستقل حيث تأخذ الصيغة التالية:

–لميل الحدي للاستهلاك

مرونة الاستهلاك للدخل = الميل المتوسط للاستهلاك

ثانياً: تحديد الصيغة الرياضية للعلاقة

تتعدد الصيغ الرياضية التي يمكن ان تعبر عن علاقة ما، ويمكن تحويل اغلب هذه الصيغ الى صيغة خطية، لان تلك الصيغة تعبر عن ابسط أنواع العلاقات. لذا فسوف نفترض ان العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X هي علاقة خطية تأخذ الشكل التالي:

- $Y=B_0+B_1X$ ---------- (1)

حيث أن:

y هو المتغير التابع (الذي يتأثر)

X هو المتغير المستقل (الذي يؤثر)

- BOهو الجزء المقطوع من المحور الرأسي ، وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة انعدام قيمة المتغير المستقل ، أي في حالة
- B1ميل الخط المستقيم ، ويعكس مقدار التغير في إذا تغيرت بوحدة واحدة.

ثالثاً: تحديد شكل النموذج

- سوف نفترض دراسة نموذج يحتوي على معادلة واحدة تربط بين متغيرين أحدهما تابع والأخر مستقل، وذلك بناء على ما افترضناه في الخطوتين السابقتين ويسمى عندئذ بالنموذج الخطي البسيط.

المطلب الثاني: مفهوم الانحدار الخطي المتعدد

يعد الإنحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الإستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الإستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث .

والإنحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن إنحدار للمتغير التابع **(Y)** على العديد من المتغيرات المستقلة X_K... , X_2 , X_1 لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو االانتشار ، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية رمي المطرقة على سبيل المثال إعتماداً على دراسة حالات أخرى للرامي كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها .

إن الإنحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن أستخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة)

والمعادلة الخطية في الإنحدار الخطي المتعدد هي :

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \ldots\ldots\ldots + e$$

حيث أن **Y** = المتغير التابع

a = قيمة ثابتة ***Constant*** أو ***Intercept***

b_1 = ميل ألإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الأول

b_2 = ميل ألإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الثاني

X_1 = المتغير المستقل الأول

X_2 = المتغير المستقل الثاني

ويمكن استخدام الإنحدار الخطي المتعدد في حالة توافر الشروط التالية :

1. أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
2. أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
3. يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل .

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب علينا أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أي معنوية احصائياً مع التنويه بأن المعنوية تكون لكل معامل على حدة .

ولكي نحكم على معنوية معاملات الإنحدار نستعين باختبار ***T*** ومستوى الاحتمالية المقابل له وبالطبع فإن برنامج ***SPSS*** سيقوم تلقائياً باستخراج اختبار ***T*** ومستوى الاحتمالية المقابل له .

كما سيتم الحصول على إحصائيات تستخدم لمعرفة المعنوية الإجمالية للنموذج ومنها (R) ، (R^2) ، (R^{2-}) .

فالأول R هو معامل الأرتباط البسيط والذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، أما R^2 فهو يسمى بمعامل التحديد والذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر (المعادلة المقدرة) في حالة الإنحدار الخطي البسيط (متغير مستقل واحد مع متغير معتمد واحد) ، أما R^{2-} فهو يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد (لأنه يأخذ بنظر الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك يسمى بالمصحح لأنه بالأصل مشتق من R^2) .

كما نستخدم أيضاً أحصائية F للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين.

التطبيق العملي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS

سأتناول المثال الموضح في الجدول التالي لإيجاد معادلة خط الإنحدار المتعدد للبيانات المعلقة بأختبار (15) طالباً إذ تمثل هذه البيانات العلاقة بين (أختبار الوثب العريض من الثبات Y) والعوامل المؤثرة عليها وهي (أختبار الشد لأعلى على العقلة X_1) و (أختبار السعة الحيوية X_2) و (أختبار الوثب العمودي من الثبات X_3) ، وبإستخدام البرنامج الاحصائي $SPSS$ سيتم الحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد وكما يلي :

الجدول رقم(01): معادلة خط الإنحدار المتعدد للبيانات المعلقة بأختبار

الوثب العريض من الثبات Y	الشد لأعلى على العقلة X1	السعة الحيوية X2	الوثب العمودي من الثبات X3
40	9	400	10
45	8	500	14
50	9	600	12
55	8	700	13
60	7	800	11
70	6	900	15
65	6	1000	16
65	8	1100	17
75	5	1200	22
75	5	1300	19
80	5	1400	20
100	3	1500	23
90	4	1600	18
95	3	1700	24
85	4	1800	21

أولاً / نقوم بادخال البيانات في محرر بيانات ***SPSS***

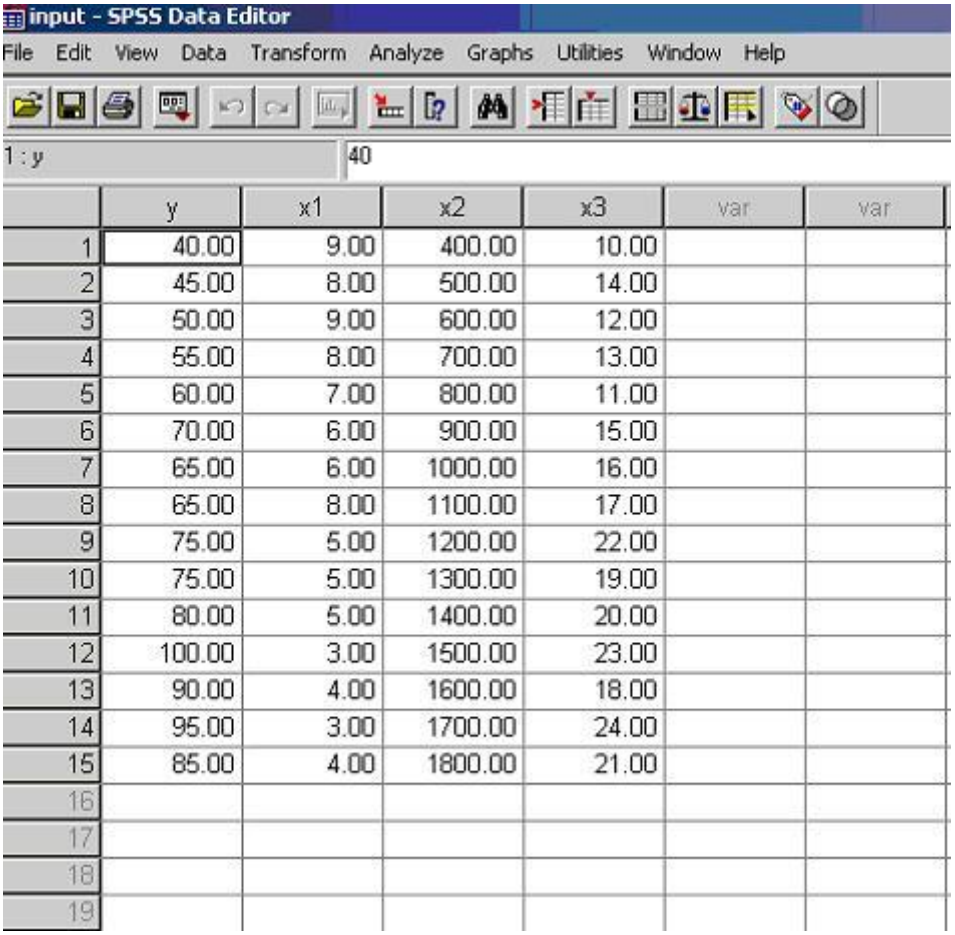

	y	x1	x2	x3	var	var
1	40.00	9.00	400.00	10.00		
2	45.00	8.00	500.00	14.00		
3	50.00	9.00	600.00	12.00		
4	55.00	8.00	700.00	13.00		
5	60.00	7.00	800.00	11.00		
6	70.00	6.00	900.00	15.00		
7	65.00	6.00	1000.00	16.00		
8	65.00	8.00	1100.00	17.00		
9	75.00	5.00	1200.00	22.00		
10	75.00	5.00	1300.00	19.00		
11	80.00	5.00	1400.00	20.00		
12	100.00	3.00	1500.00	23.00		
13	90.00	4.00	1600.00	18.00		
14	95.00	3.00	1700.00	24.00		
15	85.00	4.00	1800.00	21.00		
16						
17						
18						
19						

ثانياً / نقوم بتسمية الأختبارات كما في الشكل الآتي

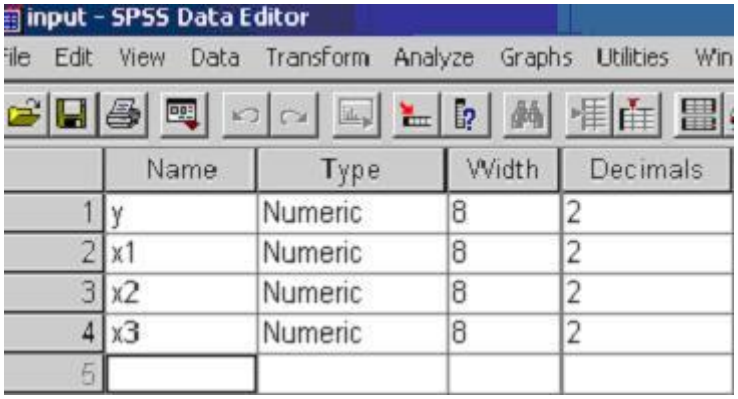

	Name	Type	Width	Decimals
1	y	Numeric	8	2
2	x1	Numeric	8	2
3	x2	Numeric	8	2
4	x3	Numeric	8	2
5				

ثالثاً / نذهب إلى قائمة analyze ونختار منها الأمر Regression ومن القائمة الفرعية نختار Linear ، كما في الشكل الاتي :

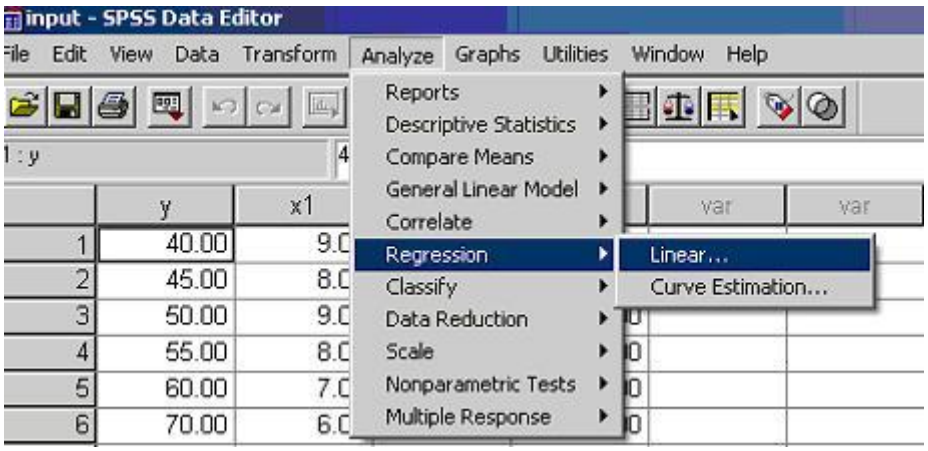

رابعاً / من نافذة تحليل الإنحدار نقوم بتحديد المتغير التابع (**Y**) وننقله إلى خانة المتغير التابع ثم نحدد المتغيرات المستقلة وننقلها إلى خانة المتغيرات المستقلة ثم ننقر **OK** كما في الشكل الآتي :

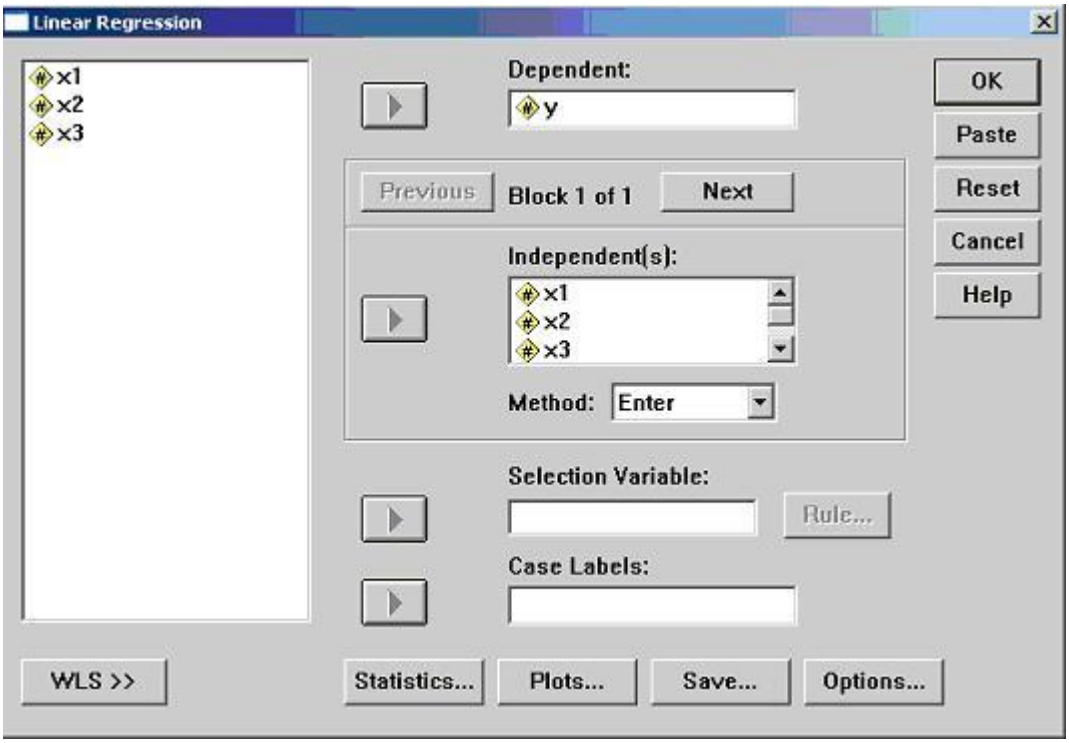

خامساً / سوف نحصل على شاشة المخرجات الآتية :

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X2, X1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.975[a]	.951	.938	4.52761

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4374.508	3	1458.169	71.133	.000[a]
	Residual	225.492	11	20.499		
	Total	4600.000	14			

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

b. Dependent Variable: Y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	79.106	19.782		3.999	.002
	X1	-4.928	1.611	-.563	-3.059	.011
	X2	1.590E-02	.007	.392	2.146	.055
	X3	.175	.637	.043	.275	.789

a. Dependent Variable: Y

تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من SPSS

نستنتج من المخرجات أعلاه ما يلي :

- من الجدول الأول نلاحظ بأن طريقة الإنحدار المستخدمة وهي طريقة **Enter** حيث يتبين ان البرنامج قام بادخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الإنحدار الخطي المتعدد .
- من الجدول الثاني نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط **R** قد بلغ (0.975) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.951) في حين كان معامل التحديد المصحح R^{2-} (0.938) مما يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية (أختبار الشد لأعلى على العقلة ، أختبار السعة الحيوية ، أختبار الوثب العمودي من الثبات) استطاعت ان تفسر (0.94) من التغيرات الحاصلة في (أختبار الوثب العريض من الثبات) المطلوبة والباقي (0.06) يعزى إلى عوامل اخرى .
- كما يلاحظ في الجدول الثالث بأنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية **F** وكما يلاحظ من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لأختبار **F** ($P < 0.0001$) مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية .
- أما في الجدول الرابع والأخير فيلاحظ قيمة الثابت ومعاملات الإنحدار ودلالتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تلخيص هذه الجدول بالشكل الآتي :

المتغيرات المستقلة				المتغير التابع
X3	X2	X1	*B* الحد الثابت غير المعياري	Y
0.175	0.015	4.928 -	79.106	قيمة المعامل
0.275	2.146	-3.059	93.99	قيم اختبار T
0.789	0.055	0.01	0.002	المعنوية

من الجدول نستنتج ان المتغيرات المستقلة (أختبار الشد لأعلى على العقلة) كان معنوياً من الناحية الإحصائية وحسب أختبار **t** (عند مستوى معنوية $0.05 \geq$ **P**) ، في حين كاد (أختبار السعة الحيوية) أن يكون معنوياً (عند مستوى معنوية $0.05 \geq$ **P**) إلا أن المتغير المستقل (أختبار الوثب العمودي من الثبات) لم يكن ذو تأثيراً معنوياً في نموذج الإنحدار المتعدد وحسب أختبار **t** ، ومن الجدول الرابع والأخير يمكن التوصل إلى معادلات الإنحدار باستخدام ***Beta*** غير المعيارية (الحد الثابت) وكما يلي :

- إن معادلة خط إنحدار (الوثب العريض من الثبات) على أختبارات (الشد لأعلى على العقلة والسعة الحيوية والوثب العمودي من الثبات) هي :

الوثب العريض من الثبات = 79.106 + 4.928 × الشد لأعلى على العقلة + 0.015 × السعة الحيوية + 0.175 × الوثب العمودي من الثبات .

- تعد أوزان ***Beta*** المعيارية (الحد الثابت) هي معاملات المسار ***Path coefficients*** (تحليل المسار) حيث يمكن إيجاز تلك المعاملات فيما يلي :
- إدخال (أختبار الوثب العريض من الثبات) كمتغير تابع وأختبارات (الشد لأعلى على العقلة والسعة الحيوية والوثب العمودي من الثبات) كمتغيرات مستقلة

الوثب العريض من الثبات = 0.563 ×الشد لأعلى على العقلة + 0.392 × السعة الحيوية + 0.043 × الوثب العمودي من الثبات .

وهذا السياق خطأ شاع في البحوث والدراسات النفسية والتربوية والإجتماعية إذ يتم استخدام***Beta*** المعيارية لإيجاد معادلات الإنحدار المفترضة .. لذا يجب أن يتم استخدام ***Beta*** غير المعيارية (الحد الثابت) .

<u>طرق تطبيق الإنحدار الخطي ***Method* :</u>**

هنالك خمسة خيارات أمام المستطيل المعنون ***Method*** في النافذة المعروضة في الفقرة (رابعاً) حيث يمكن أختيار أحداها وفقاً لمتطلبات العمل وكما يلي :

1. **Enter** : هذه الطريقة تم أستخدامها في المثال السابق وهي تستعمل عند أختيار إدخال كافة المتغيرات المستقلة مرة واحدة .

2. **Stepwise** : وهنا يتم إدخال المتغيرات المستقلة إلى المعادلة الخطية على خطوات ، ويتم أختيار متغيرين في الخطوة الأولى لإدخالهم إلى المعادلة ثم نقوم بإختيار المتغيرين وإقرار إمكانية أستبعادهما وحذفهما من المعادلة ، وفي كل خطوة ندخل متغيرين أثنين ويتم إتباع نفس الإجراءات .
3. **Remove** : يتم إدخال المتغيرات إلى المعادلة الخطية مرة واحدة حيث يتم حذف المتغيرات التي لا يمكن أرتباطها ذا دلالة إحصائية مرة واحدة .
4. **Backward** : يتم السير إلى الخلف بحيث تدخل المتغيرات جميعها مرة واحدة إلى المعادلة الخطية ثم يحذف المتغير المستقل الذي يكون لديه أدنى أرتباط جزئي مع المتغير التابع وهكذا حتى يبقى في المعادلة فقط المتغيرات المستقلة التي لها دلالة إحصائية .
5. **Forward** : عكس الطريقة السابقة حيث ندخل أولاً المتغير الثابت وفي كل خطوة يتم إضافة المتغير الذي لديه أرتباط أعلى مع المتغير التابع وهكذا حتى نصل إلى الحد الذي لا تأتي عنه أي زيادة في معامل الإرتباط .

وإن أكثر الطرق شيوعاً في التربية الرياضية هما طريقتي **Enter** و **Stepwise** .

المبحث الثاني: استخراج الاحصائي باستعمال برنامج JAMOVI

المطلب الأول: تعريف ببرنامج JAMOVI

هذا المشروع تأسست لتطوير منصة إحصائية مجانية ومفتوحة وسهلة الاستخدام ويمكن أن توفر أحدث التطورات في المنهجية الإحصائية .يتمثل جوهر فلسفة جاموفي في أن البرامج العلمية يجب أن تكون "مدفوعة بالمجتمع" ، حيث يمكن لأي شخص تطوير التحليلات ونشرها ، وإتاحتها لجمهور عريض.

الشكل رقم (02): واجهة برنامج JAMOVI

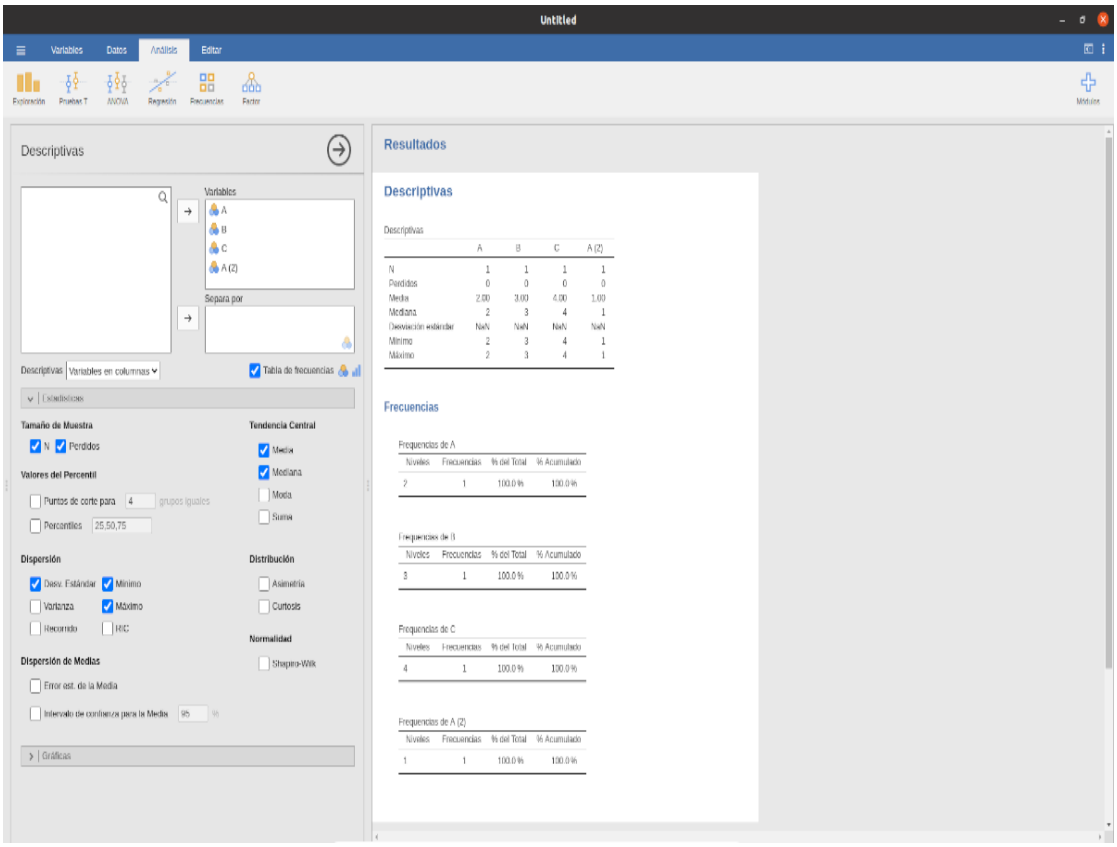

برنامج ويستند على لغة إحصائيةR ، والتي ستتيح لنا الوصول إلى التحسينات التي يمكن أن يقدمها مجتمع الإحصاء. وفقًا لمنشئيها ، سيكون هذا البرنامج دائمًا مجانيًا ومفتوحًا ، لأن jamovi تم إنشاؤه بواسطة المجتمع العلمي ، من أجل المجتمع العلمي.

الخصائص العامة لجاموفي

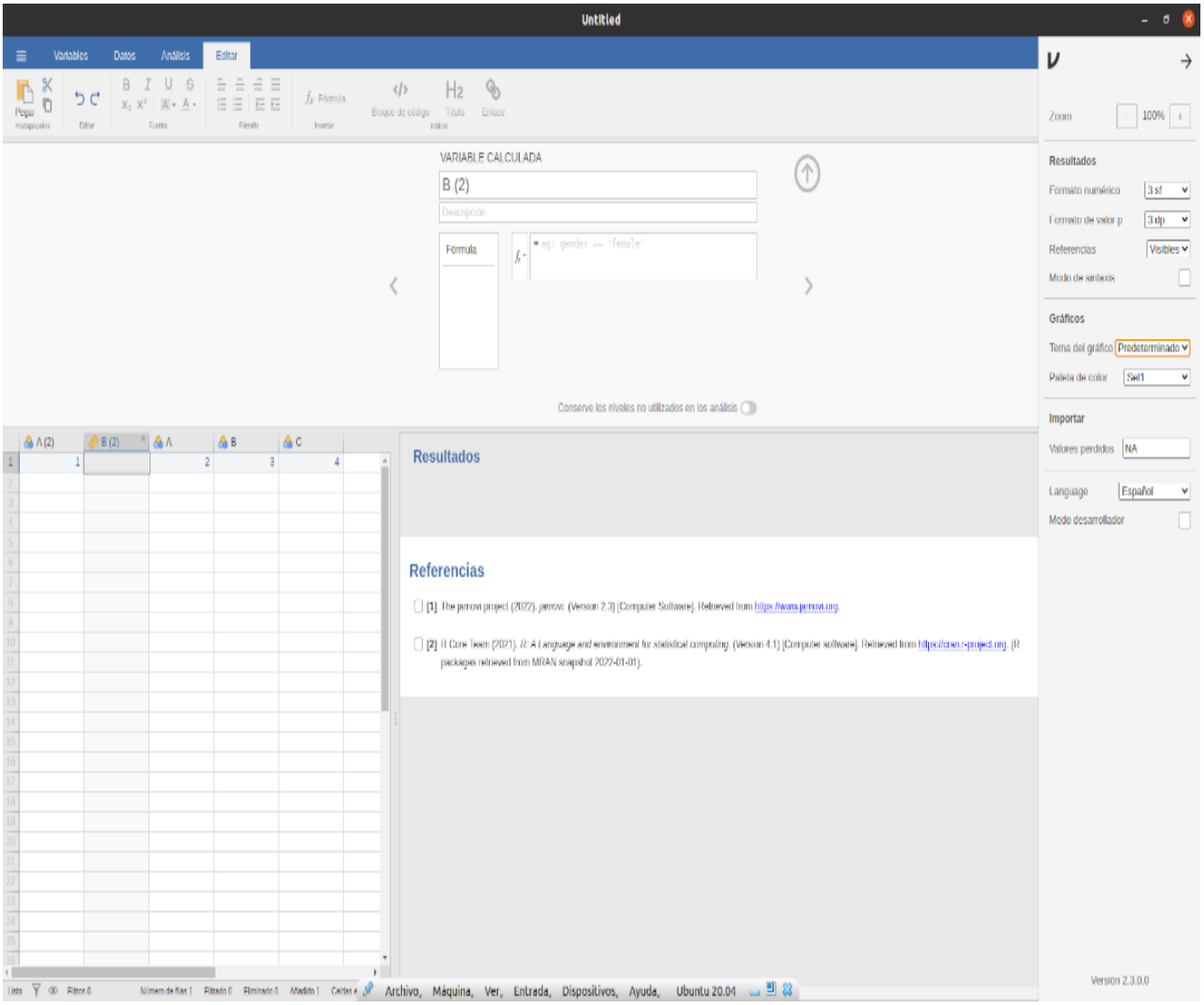

- برنامج يقدم مجموعة شاملة من التحليلات (ليس فقط) للعلوم الاجتماعية؛ اختبارات t ، ANOVA، الارتباط والانحدار ، الاختبارات اللامعلمية ، جداول الطوارئ ، الموثوقية وتحليل العوامل. بالإضافة إلى ذلك ، ستتوفر لدينا أيضًا مكتبة جاموفي ، وهي مكتبة تحليلات إضافية ساهم بها خبراء في مجالهم.

- **Jamovi**هو جدول بيانات كامل الوظائفمألوفة لأي شخص على الفور. في ذلك يمكننا إضافة أو نسخ / لصق البيانات أو تصفية الصفوف أو حساب القيم الجديدة أو إجراء تحويلات على العديد من الأعمدة في نفس الوقت.
- يمكننا التشاور وضع بناء جملة jamovi ، حيث يكون بناء جملة R متاحًا لكل تحليل .من الممكن أيضًا تشغيل كود R مباشرة داخل التطبيق باستخدام محرر .Rj

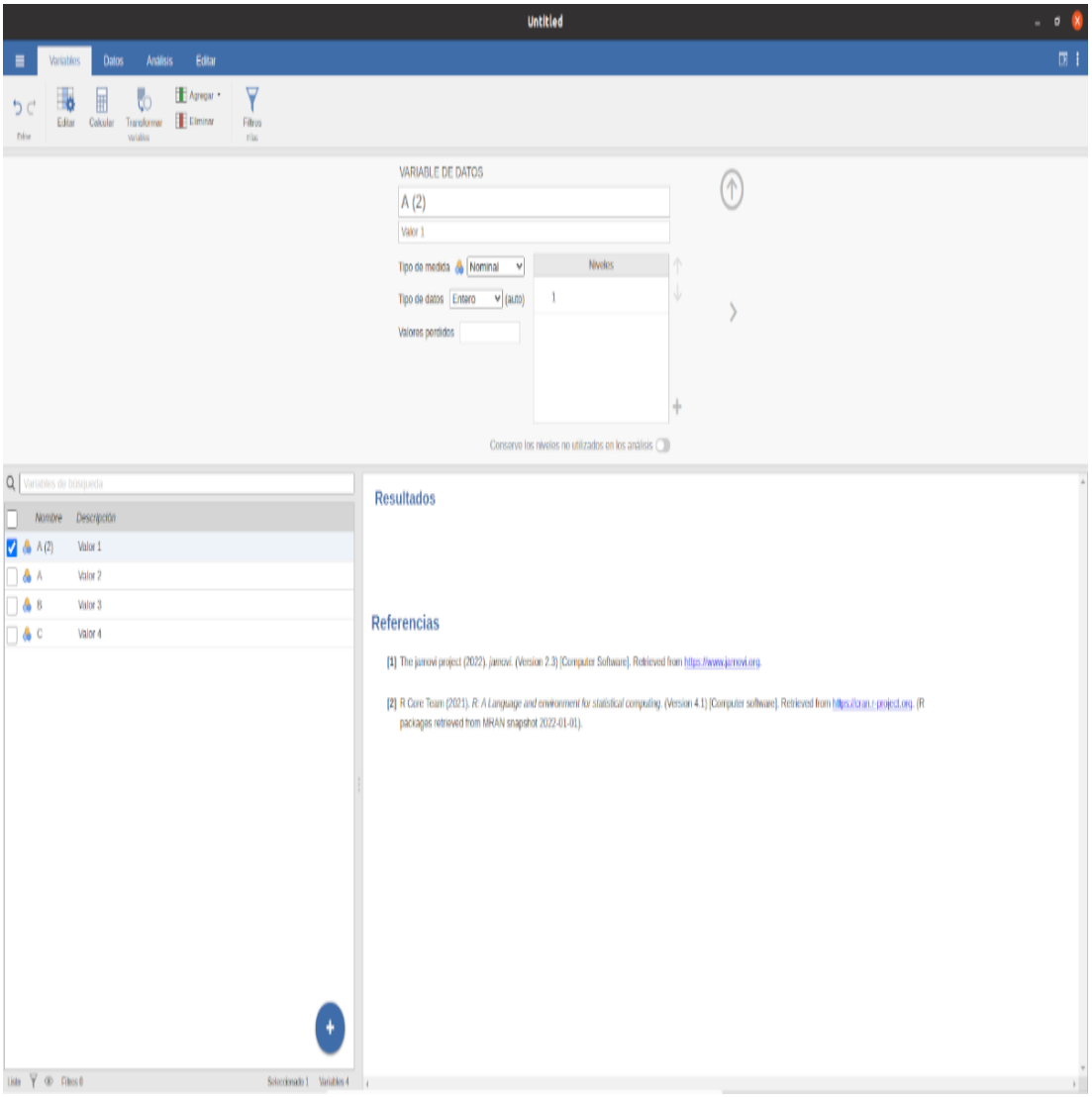

- **سهولة الاستخدام تجعل هذا البرنامج مثاليًا لتعريف الناس بالإحصاءات.**، وميزاته المتقدمة تضمن أن الطلاب سيكونون مجهزين تجهيزًا جيدًا للبحث الحقيقي.
- **Jamoviيحفظ البيانات والتحليلات والخيارات والنتائج لدينا في ملف واحد** .بالإضافة إلى ذلك ، يمكنك عمل نسخة احتياطية من هذا الملف ومشاركته مع الزملاء وإعادة تحميله في أي وقت.
- هذا البرنامج **يسهل على مبرمجي R تطوير ونشر تحليلاتهم الخاصة** .إذا كنت مهتمًا ، يمكنك الانتقال إلى **توثيق** لمشاهدة بعض البرامج التعليمية سهلة المتابعة.

المطلب الثاني: استخراج البيانات من البنك الدولي

جدول رقم(02): يوضح بيانات الناتج المحلي الاجمالي

N	GDP
2000	1,36695482
2001	0,95285041
2002	0,97764952
2003	0,933077
2004	1,15749024
2005	1,57548312
2006	1,54170011
2007	1,37515571
2008	1,70355051
2009	0,91483247
2010	0,98329221
2011	1,36839441
2012	1,26088733
2013	0,96764807
2014	0,83466869
2015	0,38998067
2016	0,2617585
2017	0,36705236

2018	0,45909884
2019	0,37244768
2020	0,13703678
2021	0,27029012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات بنك دولي.

الجدول رقم(03): معامل الانحدار الخطي البسيط

Régression linéaire

Mesures de l'ajustement du modèle

Modèle	R	R^2
1	0.745	0.555

Coefficients du modèle - B

Prédicteur	Estimation	Erreur standard	t	p
Ordonnée à l'origine	111.1031	22.0815	5.03	< .001
A	−0.0548	0.0110	−4.99	< .001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج JAMOVI

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ معامل الارتباط قدرة بـ0.745 وR^2 0.555 في حين نجد أن قيمة P قدرت بـ0.001 وهي قيمة أصغر من 0.05 أي 5%.

Coefficients du modèle - GDP

Prédicteur	Estimation	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95%		t	p
			Borne inf	Supérieur		
Ordonnée à l'origine	111.1031	22.0815	65.0419	157.1642	5.03	< .001
N	−0.0548	0.0110	−0.0777	−0.0319	−4.99	< .001

Y=b0+b1*X

Y=111.1031−0.0548*X

الشكل رقم(03): يوضح منحنى معامل الانحدار الخطي البسيط

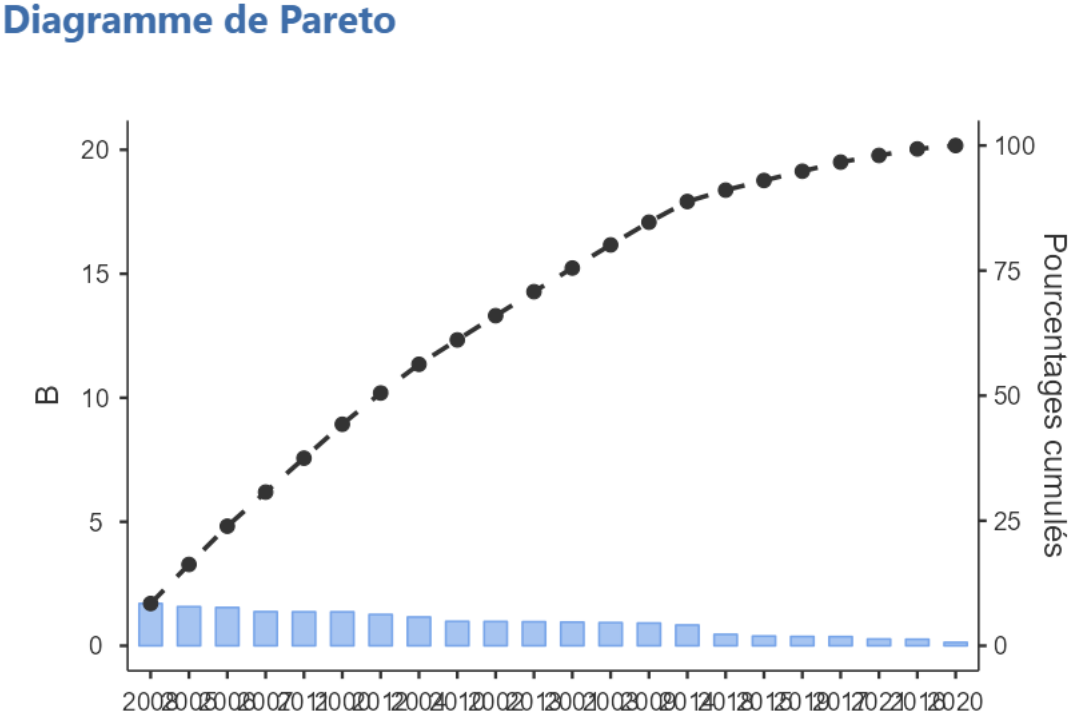

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج JAMOVI

خاتمة عامة

وختاما للدراسة التطبيقية وفي قلب التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، يكمن اعتمادها على الصادرات الهيدروكربونية، التي تمثل 30٪ من "ناتجها المحلي الإجمالي". وأدى التراجع الناجم عن الوباء في أسعار الغاز الطبيعي والنفط إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات في البلاد بنسبة 33٪، من 33 مليار دولار في عام 2019 إلى 22 مليار دولار في العام الماضي. وعلى الرغم من أنتعاش مبيعات البلاد من الغاز إلى حد ما في عام 2021، إلا أن صادراتها من الغاز عادة ما تكون موسمية، لذلك من غير المرجح أن تكون الأرقام المحسنة للربع الأول مستدامة طوال الفترة المتبقية من العام.

سنسرد نتائج الدراسة مايلي:

1/ هناك علاقة عكسية بين اسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر .

2/ تشير البيانات الى ان ارتفاع اسعار النفط قد يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي في الجزائر ,و على العكس من ذلك , انخفاض اسعار النفط قد يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي .

3/ اعتماد الاقتصاد على النفط :الجزائر تعتبر منتجا رئيسيا للنفط و الغاز الطبيعي ,و تعتمد اقتصادها اى حد كبير على عائدات النفط . عندما تنخفض اسعار النفط تتاثر الايرادات الحكومية بشكل سلبي, مما يقلل من الانفاق العام و الاستثمارات في مشاريع التنمية.

4/ الاثر على الاستثمارات و التوظيف :انخفاض اسعار النفط قد يؤدي الى تقليص الاستثمارات في القطاعات غير النفطية, مثل البنية التحتية ,و التعليم ,و الرعاية الصحية , مما يقلل من فرص التوظيف و يؤثر سلبا على نمو القطاعات غير النفطية .

5/ التاثير على الميزانية العامة : تقلبات اسعار النفط يمكن ان تؤثر على ميزانية الحكومة و الدين العام , حيث قد تضطر الحكومة الى خفض الانفاق او زيادة الديون لتعويض الخسائر في الايرادات .

6/ التاثير على الاستهلاك و الاسعار الداخلية : في حالة ارتفاع اسعار النفط قد تزداد تكاليف الانتاج و النقل مما يؤدي الى زيادة في الاسعار الداخلية للسلع و الخدمات ، مما يضغط على القدرة الشرائية للمواطنين و يؤثر على الاقتصاد العام.

بشكل عام التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر هي نتيجة لتقلبات اسعار النفط ، حيث يمكن ان تؤثر التقلبات بشكل كبير على النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي العام للبلاد .

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. جورج اسكندروف ستبانوف (ترجمة)، البلدان النامية وقضاياها الملحة»، دار التقدم، موسكو، 1978.
2. حسن كريم حمزة، «العولمة المالية والنمو الاقتصادي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. عبد العزيز فهمي، «موسوعة المصطاحات الاقتصادية»، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص.256-255.
4. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية الحلال للطباعة، إسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2006.
5. علي لطفي ، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي ، مكنية عين الشمس، 1996.
6. غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1998.
7. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، مجموعة النيل العربية الطبعة الاولى، 2003.
8. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كمي) مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.
9. عوف محمود كفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد إسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، إسكندرية مصر، 2006.
10. طارق الحاج، علوم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 1998.
11. زرقط رشيد دور الاستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر – قطاع الموارد المائية نموذجا Journal of economics and international trade (Vol.(1) No.(1) (2019).

مذكرات ورسائل جامعية

1. ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعر النفط، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008، 2009.
2. دراوسي مسعود، سياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990، 2004، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

مجلات ملتقيات ومنشورات

1. ممدوح عوض الخطيب، التنويع ا ولنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود الرياض خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014.
2. ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مجلد الرابع العدد الثاني، حزيران (يونيو) 2002، بيروت.
3. د. ضيف أحمد د.عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14 / العدد (19) 2018.
4. أمين حواس أحلام هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟ تحليل وضعي مداخلة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول "المؤسسات والتنمية الاقتصادية: دروس من المرحلة الانتقالية "جامعة معسكر، الجزائر أيام 16-17 ديسمبر 2017.
5. عبد المنعم زنابيلي، «سياسات المنتجات الأساسية والطاقة، منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي، دمشق، 1975.
6. د. زرموت خالد، «التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة»، مجلة دراسات" في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 06 (العدد 03) - سنة 2017.

7. مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية و التجارية الاقتصاد المصري نموذجا ، مجلة علوم إنسانية ، السنة 07 ، العدد42.
8. مجيد بن أحمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-1995، وزارة التخطيط، أبو ظبي.

مواقع إلكترونية

1. حامد عبد الحسين الجبوري التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 22/10/2016، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html تاريخ الاطلاع: 25/10/2017.
2. نشرة صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 21 أكتوبر 2015. http://www.imf.org/ar/news/search
3. مقال سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية»، المعهد العربي للتخطيط، على الخط، http://www.arab-api.org/ar/

مراجع باللغة الأجنبية

1. HVIDT Martin, «Economic diversification in GCC countries: past record and future trends», Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 27, London School of Economics and Political Science, London, UK., 2013, http://eprints.lse.ac.uk/55252/
2. PAPAGEORGIOU Chris & SPATAFORA Nikola, «Economic Diversification in LICS: Stylized Facts and Macroeconomic Implications», International Monetary Fund, December 14, 2012, https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1213.pdf

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01)

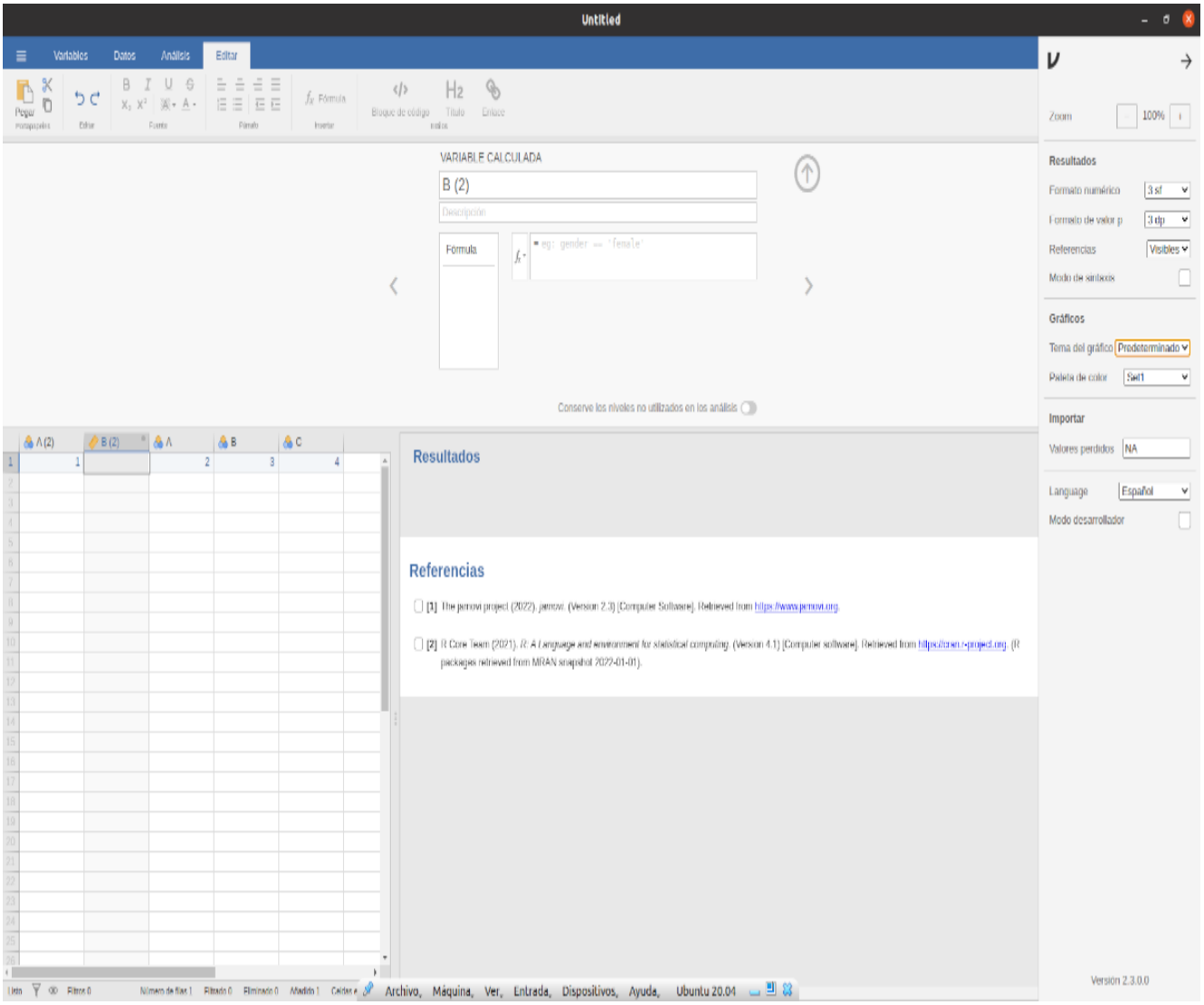

ملحق رقم 02:

N	GDP
2000	1,36695482
2001	0,95285041
2002	0,97764952
2003	0,933077
2004	1,15749024
2005	1,57548312
2006	1,54170011
2007	1,37515571
2008	1,70355051

2009	0,91483247
2010	0,98329221
2011	1,36839441
2012	1,26088733
2013	0,96764807
2014	0,83466869
2015	0,38998067
2016	0,2617585
2017	0,36705236
2018	0,45909884
2019	0,37244768
2020	0,13703678
2021	0,27029012

ملحق رقم 03:

Régression linéaire

Mesures de l'ajustement du modèle

Modèle	R	R^2
1	0.745	0.555

Coefficients du modèle - B

Prédicteur	Estimation	Erreur standard	t	p
Ordonnée à l'origine	111.1031	22.0815	5.03	< .001
A	−0.0548	0.0110	−4.99	< .001